

# التَّائِبِينَ بِقَوَاعِدِ التَّكْفِيرِ

بقلم  
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد  
الحلي الأثري

ومعه:

(بيان هيئة كبار العلماء

في  
ذمّ الغلو في التكفير)

برئاسة

سماحة العلامة الإمام الشيخ عبد العزيز بن عبد الله  
ابن باز

-تغمده الله برحمته-

## - مقدمة -

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ  
بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا  
مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ  
إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ  
وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً  
وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ  
رَقِيبًا﴾.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا  
يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ  
وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا.

أما بعد:

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ الله، وأحسنَ الهدي هدي  
محمد -صلى الله عليه وسلم-، وشرُّ الأمور محدثاتها،  
وكلُّ محدثة بدعة، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار.

وبعد:

فإنَّ «التَّحذِير» -العالِي- «من فتنة الكُفْرِ» -الغَالِي-  
حَتْمٌ واجبٌ، وفرضٌ لازمٌ-لَمَّا خاضه غيرُ خاصَّتِه! ودخله  
مَنْ ليس أهلاً له!!-: مِمَّا أَوْجَبَ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ يَدٌ بِاسْطِةٌ  
فِي الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ أَنْ يُطْلِقَ «صِيحَةً نَذِيرٍ» -مُدَوِيَّةٌ عَالِيَةٌ-  
«بخطر الكُفْرِ» -هذا-؛ لِيُسْمَعَ مداها، وَيَرْجِعَ صداها؛  
لَعَلَّ الْقُلُوبَ تَعْقِلُهَا، وَالْعُقُولُ تَوْعِبُهَا.

وليس هذا الأمر إلا - (خطراً)، و (فتنة) - هكذا - إلا  
لكون آثاره الواقعية المنظورة شديدة على الفرد والمجتمع،  
شبهة على الأمم والشعوب.

وعليه؛ فإن المتأمل الصادق ليعجب - جداً - عندما  
يرى تهاوشاً عنيفاً بين المختلفين، وتدابيراً مخيفاً بين  
المتناظرين - يأخذ بهم ذات الشمال وذات اليمين - على  
كلمات يدور عليها ولاء وبراء، وخصومة والتقاء... دون  
تحرير - منهم - لمضامينها، ومن غير إدراك - فيهم -  
لأبعادها:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»  
(١١٤/١٢):

«إن كثيراً من نزاع الناس سببه الفاظ مجملة مبتدعة،  
ومعانٍ مشبهة؛ حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان  
على إطلاق الفاظٍ ونفيها، ولو سُئل كلُّ منهما عن معنى

ما قاله؟ لم يتصوره، فضلاً عن أن يعرف دليله.

ولو عَرَفَ دليله لم يلزم أن مَنْ خالفه يكون مخطئاً، بل يكون في قوله نوعٌ مِنَ الصواب.

وقد يكونُ هذا مُصيباً من وجه، وهذا مُصيباً من وجه، وقد يكونُ الصوابُ في قولٍ ثالثٍ.

... وإني لأتذكر -جيداً- مشاركتي -قبل عشرين عاماً- في ندوة علمية عُقدت في المركز الإسلامي، التابع للجامعة الأردنية في (عمان - الأردن) بعنوان: (العلماء أمة في مواجهة التحديات)؛ ذكرتُ فيها -من ضمن ما ذكرت- من التحديات -لزوم تحرير المصطلح العلمي- وتقرير الحد الشرعي -لكلمات معينة؛ أوقعت في الأمة -جماعات وأفراداً- الخلاف، وأيُّ خلاف؟!

ولا يَغيبُ عني -الآن- منها -كلمتان كبيرتان:

- الأولى: التكفير.

- والثانية: الجماعة.

... والآن؛ وبعد عشرين عاماً - كاملةً - إذا بالحال  
هو الحال، والواقع هو الواقع؛ وإن أخذ صوراً أخرى،  
ونما مظاهر شتى!

... فقد صار لأهل الغلو دُعاة وأنصار، في مختلف  
البلاد، وسائر الأمصار..

. وما هذا - هكذا - إلا بسبب ما وقع من تخاذل أهل  
العلم والسنة تجاه هؤلاء، وعَدَم الأخذ على أيديهم  
- ابتداءً -، وإيقافهم عند حدودهم - انتهاءً -!!

فكان لا بُدَّ - والحالة هذه - من تحرير هذه الكلمات،  
وضبط هذه المصطلحات - ولو بعد هذه السنوات! -؛  
ليزول كل نزاع، ويثبت الحق بكل إقناع:

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي في «شرح العقيدة  
الطحاوية» (٢/ ٧٧٧):

«وهكذا مسائل النزاع التي تنازع فيها الأمة في الأصول والفروع - إذا لم تُردَّ إلى الله والرسول - : لم يتبين فيها الحق<sup>(١)</sup>، بل يصير فيها المتنازعون على غير بينة من أمرهم:

فإنَّ رحمهم الله: أقرَّ بعضهم بعضًا، ولم يَبْغِ بعضهم على بعض - كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد -؛ فَيَقِرُّ بعضهم بعضًا؛ لا يعتدي؛ ولا يُعتدى عليه.

وإن لم يُرْحَمُوا: وَقَعَ بَيْنَهُمُ الاختلافُ المذمومُ، فبغى بعضهم على بعض؛ إما بالقول: مثل تكفيره وتفسيقه،

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»

(٦٥٨/٧):

«.. نشأ بين أهل السنة والحديث النزاع في مسألتَي (القرآن)، و(الإيمان): بسبب ألفاظٍ مُجْمَلَةٍ، ومعانٍ مُشْتَبِهَةٍ..».

وإمّا بالفعل: مثل حبسه، وضربه<sup>(١)</sup>، وقتله.  
أقول:

وعليه؛ فإنّ -ها هنا- أصولاً مهمّة، تنتظم هذا  
البحث، وتجمع أطرافه:

وأوّل ذلك أذكره -ها هنا-: وجوب ضبط  
التعريفات، وأهميّة تحرير المصطلحات.

ثم أذكر -بعُد- حدّ الإيمان الشرعي -باختصار-؛  
ليكون مدخلاً لباب (التكفير) -الذي نحن بصددّه-؛  
فالبحث فيهما -ولا بُدّ- متلازم:

---

(١) وقد عايناه -وعانينا!- بالظلم البيّن -كلاً الأمرين-  
-الأمرين!- من بعض الأندال السفهاء! عاملهم الله بما يستحقّون...  
ولكن الله سلّم...



(١)

وجوبُ تحرير (المصطلحات)، وتدقيق (العبارات) <sup>(١)</sup>

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «الرسالة التدمرية» (ص ٢٨):

«ما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً: فليس على أحد - بل ولا له - أن يوافق أحداً على إثبات لفظه، أو نفيه؛ حتى يعرف مراده:

- فإن أراد حقاً: قبل.

- وإن أراد باطلاً: رد.

- وإن اشتمل كلامه على حق وباطل: لم يقبل.

(١) انظر - مثلاً على ذلك - ما سيأتي - تعليقا - (ص ٥٩ - ٦٠).

مطلقاً، ولم يُردّ جميع معناه؛ بل يُوقَفُ اللَّفْظُ وَيُفسَّرُ  
الْمَعْنَى.

وقال - رحمه الله - في كتاب «النبؤات» (٢/ ٨٧٦ -

(٨٧٧):

«والتَّعبِيرُ عن حقائق الإيمان بعبارات القرآن،  
أولى من التعبير عنها بغيرها؛ فإنَّ ألفاظ القرآن يجبُ  
الإيمانُ بها، وهي: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

والأُمَّةُ مُتَّفِقَةٌ عليها، ويجبُ الإقرارُ بمضمونها قَبْلَ أَنْ  
تُفْهَمَ، وفيها مِنَ الْحِكَمِ والمعاني ما لا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ،  
والألفاظُ المَحْدَثَةُ فيها إجمالٌ واشتباهٌ ونِزَاعٌ.

ثُمَّ قد يُجْعَلُ اللَّفْظُ حُجَّةً بِمُجرِّدِهِ، وليس هو قولُ  
الرَّسُولِ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ، وقد يُضْطَرَّبُ في معناه.

وهذا أمرٌ يَعْرِفُهُ مَنْ جَرَّبَهُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ.

فالاغتصامُ بحبلِ الله يكونُ بالاعتصامِ بالقرآن

والإسلام؛ كما قال - تعالى - : ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ .

(٢)

## حَدُّ (الإيمان) - عند أهل السُّنَّة -

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»  
(ص ٨١-٨٣) - مُلَخَّصًا عقيدة السُّلَفِ الصَّالِحِ - فِي  
الإيمان -:

«وَمِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّ الدِّينَ  
وَالْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ: قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ  
الْقَلْبِ<sup>(١)</sup> وَالْجَوَارِحِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ

(١) وفي بعض النسخ: (وعمل القلب [واللسان] والجوارح):

بإضافة (اللسان)!

فانظر لبيان وجه انتقادها - وشرحه - : كتابي: «كلمة سواء...»

(ص ٣٠ - الأصل).

لمعصية.

وهم مع ذلك: لَا يُكْفَرُونَ أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج؛ بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي.

كما قال - سبحانه وتعالى - في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

وقال: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾.

وَلَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمَلِيَّ اسْمَ الْإِيمَانِ بِالْكَلِّيَّةِ، وَلَا يَخْلُدُونَهُ فِي النَّارِ كَمَا تَقُولُهُ الْمُعْتَزَلَةُ، بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ - تعالى - : ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق؛ كما في قوله تعالى:- ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾.

وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي - وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ - وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا - وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً - ذَاتَ شَرَفٍ - يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(١)</sup>.

ويقولون: ونقول: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ: مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ، فَاسْتَقْبَكَ كِبَرَتُهُ؛ فَلَا يُعْطَى الْاسْمَ الْمَطْلُوقَ، وَلَا يُسَلَبُ مَطْلُوقُ الْإِسْمِ.

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان -نفع

(١) رواه البخاري (٦٧٧٢)، ومسلم (١٠٠) عن أبي هريرة

-رضي الله عنه-

انلَّهُ به- في «التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية» (ص ١٤٥-١٤٧) - ما ملخصه:-

«القول الحق: أن الإيمان قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح.

فالأعمالُ داخلةٌ في حقيقة الإيمان، وليست بشيء زائد عن الإيمان؛ فمن اقتصر على القول باللسان والتَّصديق بالقلب -دون العمل-؛ فليس من أهل الإيمان الصحيح...

فالإيمانُ: قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالأركان؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان.

هذا تعريفه الصحيح، المأخوذ من الكتاب والسنة<sup>(١)</sup>.

(١) انظر شيئاً من كلام فضيلة الشيخ صالح الفوزان - في هذا الباب - مجملًا - في «البيان لأخطاء بعض الكتاب» (ص ٣٤ و ٢٣٥) =

- فليس كما تقوله الحنفية: قولاً باللسان، واعتقاداً بالجنان - فقط - !

- وليس كما تقوله الكرامية: قولاً باللسان - فقط - !

- وليس كما تقوله الأشاعرة: اعتقاد القلب - فقط - !

- وليس كما تقوله الجهمية: هو المعرفة بالقلب - فقط - !

فالمرجئة<sup>(١)</sup> أربع طوائف - أبعداها الجهمية - ؛ وعلى

= - فما ظاهره يُخالف ما هنا -.

ولكن ما هنا مُفَصَّلٌ، قاضٍ على ذاك المُجْمَلِ...

• وانظر: كتابي «التنبيهات المتوائمة..» (ص ١٩٧-١٩٨-الأصل).

(١) «الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان:

فسهّلوا للناس طريقَ المعاصي والمُخَالَفات، ومُخَالَفوا كتابَ اللهِ،

وسُنَّةَ رسوله، وما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعة.



فوجه ركنور مرعور مؤمن، لأنه عارف وإبليس يكون  
مؤمناً فإنه عارف بقلبه!!

وعنى قول الأشاعرة - إنه التصديق بالقلب -: يكون  
أبوهب ونبو صائب وأبو جهل، وسائر المشركين  
[أو يهودا]. يكونون مؤمنين؛ لأنهم موقنون بقلوبهم  
ومصدقون النبي - صلى الله عليه وسلم - و  
قربهم. ولكن منهم الكبر والحسد من أتباعه - صلى الله

عليه - نعمة تفرقة الضالة من برونج مذهب - اليوم - من المتعالمين  
فكر لا يفسد من صلاتهم؛ لتلايغز بهم من يخفى عليه أمرهم  
ويحس من هم

قوله شيخ صاحب موزن في تزيينه كتاب مسأله لإمداد  
مه - مسأله (٣) مدته عني شمس

في كتابي العقيدة الوسطية في المسائل الإيمانية مناقشة عمداً

عليه وسلم».

أقول: وهذا - التحقيق - كله - قائم على أصل أهل السنة - السني - من أن الإيمان يزيد وينقص:

قال الشيخ الفوزان - حفظه الله - في «التعليقات المختصرة» (ص ١٤٩ - ١٥١):

«الإيمان ليس واحداً، وليس أهله سواء، بل الإيمان يتفاضل، ويزيد وينقص، إلا عند المرجئة.

والتصديق بالقلب ليس الناس فيه سواء؛ فليس إيمان أبي بكر الصديق كإيمان الفاسق من المسلمين؛ لأن الفاسق من المسلمين إيمانه ضعيف جداً، وإيمان أبي بكر الصديق يعدل إيمان الأمة كلها<sup>(١)</sup>، فليس الناس في أصله سواء.

(١) كما قاله عمر رضي الله عنه - «قد روي سفيان في «شعب»

الإيمان» (١٠٦ م ٣٦) بعد منحه لسحابة في «نقد صدق الحسنة»

هذا من ناحية أصله.

كذلك من ناحية العمل: الناس يتفاضلون في العمل  
مهم - كما قال الله - عز وجل -: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ  
الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾:

- ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ -: هذا العاصي الذي  
معصيته دون الشرك، فإنه ظالم لنفسه؛ لأنه معرض نفسه  
للخطر.

- ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾: وهو الذي يعمل الواجب  
ويتجنب المحرمات.

= (٩٠٨).

وفي المرفوع - تقريرياً - ما يشهد لهذا المعنى؛ فانظر: «سُورَةُ  
داود» (٤٦٣٥)، و«مسند أحمد» (٢٠٤٤٥) - عن أبي بكر - رضي الله

عنه -.

- ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾: وهذا هو الذي يعمل الواجبات والمستحبات، ويترك المحرمات، والمكروهات، وبعض المباحات - من باب الاحتياط -.

فالأمة ليست سواءً، فصارت ثلاث طوائف: فمنها الظالم لنفسه، ومنها المقتصد، ومنها السابق بخيرات. فدل على أن الإيمان متفاضل.

أقول:

ونفي المرجئة - وأشياعهم - لزبادة ونقصان - في الإيمان - مبني على أصلهم الفاسد: أن الإيمان هو مخرد التصديق!!!

قال الشيخ نفوزن في «التعليقات المختصرة»

(ص ١٥١-١٥٢):

«هذا لا يكفي؛ لأن معه إخراج لأعمال عن مسمى الإيمان، وأنه إذا صدق بقسه ونطق بلسانه؛ فهو

مؤمنٍ كامل الإيمان! والناس لا يتفاضلون في ذلك!

وهذا خطأ كبير؛ لأن التفاضل يحصل [بأعمال  
القلوب]، وبالأعمال الصالحة.

أقول:

وأما ما يتعلق بـ (قضية التكفير) - وما يتصل بها من  
معانيها، والنظر فيها، وآثارها -؛ فأقول بشأنها - مستعينا  
بالله ذي الجلال -:

لا بُدَّ - قَبْلَ - من معرفة:

(ويعدلون) على<sup>(١)</sup> من خرج منها - وهو مسيب  
كما قال - تعالى -: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ الْفَسَادِ  
يَجْزِيَكُمْ شَأْنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْبُدُوا عَدُوًّا لِلَّهِ  
لِلتَّقْوَى﴾.

(ويعدلون الخلق) فيريدونهم حيزاً واحداً  
والعلم لا يقصدون الشر لهم ابتداءً بل إن عافيتهم  
ويتنوا خطاهم وجهلهم وظلمهم: كان قصدهم بدين  
بيان الحق، ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف، والنهي عن  
المنكر، وأن يكون الدين كله - لله، وأن تكون كلمة الله  
هي العليا.

(١) قال الجوهري في «الصحاح» (٥ / ١٧٦٠): «العدل: خيلاً  
الجزور» يقال: عدل عليه في القضية؛ فهو عادل.

(٢)

## مبنى منهج أهل السنة

إنَّ منهجَ أهلِ العلمِ الربانيِّين - مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ  
الْعَامِلِينَ - قائمٌ على (العلمِ بالحقِّ) و(الرحمةِ باخلاقِ)  
- لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر -:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على البكري»  
(٢/٤٩٠):

«وأئمةُ السُّنَّةِ والجماعة، وأهلُ العلمِ والإيمان؛ فيهم:  
(العلم)، و(العدل)، و(الرحمة):  
(فيعلمون الحق)؛ الذي يكونون به مُوافقين للسُّنَّةِ،  
سالمين من البدعة.

(٤)

التكفير: حقُّ الله ورسوله

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في المحصر  
مدرى (٥/٥٤٥):

«الإيجاب والتحريم، والثواب والعقاب، والتكفير  
بالعق: هو إلى الله ورسوله، وليس لأحدٍ في هذا  
حكم».

وأما على الناس إيجابٌ ما أوجبه الله ورسوله،  
بحريم ما حرّمه الله ورسوله.

وقال - رحمه الله - في «منهاج السنة النبوية»  
(٩٥/٥):

«الكفر والفسق أحكام شرعية، ليس ذلك من



الاحكام التي يَسْتَقِلُّ بها العقلُ.

فالكافرُ مَنْ جعله الله ورسوله كافرًا، والفاسقُ مَنْ جعله الله ورسوله فاسقًا.

وقال الإمام ابن القيم في «مختصر الصواعق المرسلة» (ص ٤٢١):

«التكفيرُ حكمٌ شرعيٌّ؛ فالكافرُ مَنْ كَفَرَهُ اللهُ ورسوله».

وقال معالي الشيخ صالح الفوزان - كما في (مجلة الدعوة: ٤ / ربيع الآخر / ١٤٢١ هـ) -:

«التكفير للمؤتدين ليس من تشريع الخوارج، ولا غيرهم! وليس هو فكرًا<sup>(١)</sup>!! وإنما هو حكمٌ شرعيٌّ حكمٌ

(١) انظر في نقد كلمة (الفكر) - هذه -: كتابي «الدرر الثلاثة»

بنقض الإمام الألباني (لهيئة) موافقة المرجحة» (ص ١٣).

به الله ورسوله على من يستحقه: «كتاب - قصير من  
بواقض الإسلام: القولية، أو الاعتقادية، أو الفعلية، وهي  
بينها العلماء في باب الأحكام المترتبة، وهي مأخوذة من  
كتاب الله - تعالى -، ومنه رسوله - صلى الله عليه  
وسلم -».

= نعم؛ إطلاقها على ذوي (المكر) سحرف، ومنه يوقعه (!)،  
وتفرد منهم: شأن آخر؛ له وجهه ووجهته؛ فنظر ما سيأتي  
(ص ١١٠) من نص بيد (هيئة كبار العلماء)

(١) انظر ما سيأتي (ص ٦٣-٦٤)، وقرن بتعليقي على كتاب  
«كشف الشبهات» (ص ٨٨) - للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب  
- رحمه الله -

(٥)

عدل أهل السنة في مواجهة مكفريهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «الرد على البكري» (٢/٤٩٣):

«.. لهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم - وإن كان ذلك المخالف يكفرهم -؛ لأن الكفر حكم شرعي؛ فليس للإنسان أن يعاقب بمثله؛ كمن كذب عليك، وزنى بأهلك: ليس لك أن تكذب عليه، وتزني بأهلك، لأن الكذب والزنى حرام - لحق الله - تعالى -، وكذلك التكفير: حق لله، فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله».

(٦)

## ضابطُ تكفير مُعَيَّن

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المجموع لفتوى  
(٢٢٩/٣):

«.. مع أنني دائماً -ومن جالسي يعم ذلك مني<sup>(١)</sup>:-  
أنني من أعظم الناس نهياً عن أن يُنسب مُعَيَّن إلى تكفير

(١) وقال -رحمه الله- في «الرد على البكري» (٤٩٤/٢).

ولهذا كنت أقول للجهمية -من الخوئية والنصاة- الذين بقوا أن  
الله -تعالى- فوق العرش -لما وقعت محنتهم- أنا لو وافقتكم كنست  
كالهرا، لأنني أعلم أن قولكم كفر! وأنتم عندي لا تكفرون؛ لأنكم  
خهال.

وكان هذا خطاباً لعلمائهم، وقضاتهم، وشيوخهم، وأمرائهم.

وتفسيق ومعصية، إلا إذا عُلِمَ أنه قد قامت عليه الحجة  
الرسالية؛ التي مَنْ خالفها كان كافراً تارةً، وفاسقاً أخرى  
وعاصياً أخرى.

وأنني أقرر أن الله قد غفر هذه الأمة خطاياها؛ وذلك  
يَعْمُ الخطأ في المسائل الخيرية القولية، والمسائل العملية.  
وما زال السلفُ يتنازعون في كثير من هذه المسائل  
ولم يشهد أحدٌ منهم على أحد؛ لا بكفرٍ، ولا بفسقٍ، ولا  
بمعصية.

وقال - رحمه الله - في «الاستقامة» (١ / ١٦٥ - ١٦٦):

«وأما تكفيرُ شخصٍ عُلِمَ إيمانه - بمجرد الغلط في  
ذلك - فعظيم! فقد ثبت في «الصحيح» عن ثابت بن

= وأصلُ جهلهم شبهاتٌ عقليةٌ حصلت لرؤوسهم؛ في قُصورٍ من  
معرفة المنقول الصحيح، والمقول الصريح - الموافق له -».

نضحك، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال:  
 «... ولعن المؤمن قتلته»<sup>(١)</sup>، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو  
 قتلته»<sup>(٢)</sup>، وثبت في «الصحيح» أن: «من قال لأخيه: يا  
 كافر؛ فقد باء به أحدهما»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان تكفير المعين -على سبيل الشتم- كقتله؛  
 فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟! فإن ذلك  
 أعظم من قتله؛ إذ كل كافر يُباح قتله، وليس كل من أبح

(١) انظر كتابي «كلمة سواء؛ في النصرة والتناء، على بيان  
 هيئة كبار العلماء»، وفتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء)؛ في نقض غلو  
 التكفير، وذم ضلالة الإرجاء» (ص ٧٥ - الأصل).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٠٥) -تمًا-، ومسلم (١١٠) -دون

الجملة الثانية-.

(٣) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠) عن ابن عمر

-رضي الله عنهما-.

فعله يكون كافراً؛ فقد يُقتل الدّاعي إلى بدعة؛ لإضلال  
ناس وإفساده، مع إمكان أن الله يغفر له في الآخرة؛ ر  
عه من الإيمان؛ فإنه قد تواترت النصوص بأنه يخرج من  
سار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان»<sup>(١)</sup>.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعه  
تاوى» (٣٤٥ / ٢٣) - مبيناً وجه ذلك -:

«و حقيقة الأمر في ذلك: أن القول قد يكون كفراً،  
بلى القول بتكفير صاحبه، ويقال: (من قال كذا فهو  
كافر)، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره

(١) وهذا المعنى مُتواتر في عدد من أحاديث الشفاعة كما و  
الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» (رقم ١١٢) - للعلامة  
سيرطي - رحمه الله -.

وانظر: «السلسلة الصحيحة» (٣٠٥٤) لشيخنا الإمام الألباني  
رحمه الله -.

حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها».

وهذا مبني على أصل شرعي عظيم - قائم بذاته - وهو ما حرره شيخ الإسلام - في «تجمل» الفتاوى» (١٢/٤٩٨) - قال:

«إن التكفير العام - كالوعيد العام - يجب القول

بإطلاقه وعمومه.

وأما الحكم على المعين بأنه كافر، أو مشهود له بالنار؛ فهذا يقف على الدليل المعين؛ فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه، وانتفاء موانعه».

وعليه؛ «لتكفير» (المعين) - من هؤلاء الجهال وأمثالهم - بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار - لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسل - وإن كانت هذه المقالة لا ريب



أنها كفر<sup>(١)</sup> -.

وهكذا الكلام في تكفير جميع (المعنيين) - مع أن بعض هذه البدعة أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكره فيه من الإيمان ما ليس في بعض -؛ فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين - وإن أخطأ وغلط - حتى تقوم عليه الحجة، وتبين له المحجة.

ومن ثبت إيمانه بيقين؛ لم يزول ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة.

- كما قاله شيخ الإسلام - أيضاً - في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٠٠ - ٥٠١) <sup>(٢)</sup> -.

وليس ذلك كذلك - دقة، وأثراً -؛ إلا لأن «التكفير

(١) وانظر ما سيأتي (ص ٦٣ - ٦٤) - تعليقا.

(٢) وانظر (١٢/ ٤٦٦) - منه.

لا يكون بأمرٍ مُحتملٍ»<sup>(١)</sup>.

وفي كلام شيخ الإسلام - رحمه الله - في «مجموع الفتاوى» (١١٨/١٤) - بيانٌ لهذه الشروط: التي أضدادها - نفسها - هي الموانع؛ فقد قال - رحمه الله - في حكم من تكلم بالكفر -:

«وَأَمَّا إِذَا كَانَ (يَعْلَمُ = ١) مَا يَقُولُ: فَإِنْ كَانَ (مُخْتَارًا = ٢) (قَاصِدًا = ٣) لِمَا يَقُولُهُ: فَهَذَا الَّذِي يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ...: أَي: تَكْفِيرًا.

أَقُولُ:

وَمِمَّا لَهُ صِلَةٌ مُتَلَازِمَةٌ بِمَسْأَلَةِ (تَكْفِيرِ الْمُعَيَّنِ):

(١) «الصَّارِمُ الْمَسْلُوكُ» (٣/٩٦٣).

(٧)

## مسألة (العذر بالجهل)

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - تعالى -  
في «منهاج السنة النبوية» (٥ / ١٣٠):

«ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله: فهو كافر؛ فمن استحل أن يحكم بين الناس بما رآه هو عدلاً - من غير اتباع لما أنزل الله - فهو كافر؛ فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون العدل في دينها ما رآه أكابرهم.

بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعباداتهم التي لم ينزلها الله - سبحانه وتعالى -؛ كسوائف البادية، وكأوامر المطاعين فيهم، ويرون أن هذا هو الذي ينبغي

الْحُكْمُ بِهِ دُونَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!

وهذا هو الكفر؛ فإن الناس أسلموا، ولكن مع هذا لا يحكمون إلا بالعادات الجارية هم، التي يأمرُ بها المطاعون؛ فهؤلاء إذا عَرَفُوا أَنَّهُ لا يجوزُ الحكمُ إلا بما أنزلَ اللهُ فلم يلتزموا ذلك، بل استحلُّوا أن يحكموا بخلاف ما أنزلَ اللهُ: فهم كفار<sup>(١)</sup>، وإلا: كانوا جهالاً - كمن تقدّم

(١) سَقَطَ من طبعة «كتاب التوحيد» (ص ٤٠) - من تأليف معالي الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - الاستثناء التالي - مباشرة - وما بعده.

وتصحفت كلمة (فَهُمْ)، إلى: (مِنْهُمْ).

فَلْيَصَحَّ الْمَوْضِعَانِ.

وقارن بما كتبتُه - حول بعض ذلك - في كتابي: «التحذير من فتنة

التكفير» (ص ١٨-١٩ - الطبعة الثانية - ١٤١٨هـ).

وطبعته الثالثة - (المزينة والمنقحة) - بِمَنَةِ اللَّهِ - وشيكة =

أَمَرُهُمْ -».

وقال - رحمه الله - في «الرد على البكري»  
(٢/ ٤٩٢):

«إِنْ تَكْفَرَ الشَّخْصُ الْمَعْيَن - وَجَوَّازَ قَتْلِهِ<sup>(١)</sup> -  
مَوْقُوفٌ عَلَى أَنْ تَبْلُغَهُ الْحُجَّةُ النَّبَوِيَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ مَرَّةً  
خَالَفَهَا.

وَالْأَمْرُ فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَهِلَ شَيْئًا مِنَ الدِّينِ يَكْفُرُ<sup>(٢)</sup>.

- الصُّدُور.

(١) والأصل أنهما متلازمان؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم -:  
«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ: فَاقْتُلُوهُ»، رواه البخاري (٣٠١٧) عن ابن عباس  
- رضي الله عنه -.

(٢) وفي تعليقي على كتاب «كشف الشبهات» (ص ٤٢ و ٩٣)  
للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - ما يزيد هذا إيضاحاً.

(٨)

خَطَرُ التَّكْفِيرِ<sup>(١)</sup>، وَفَسْتُهُ - إِذَا دَخَلَهُ غَيْرُ أَهْلِهِ -

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي في «شرح

الطحاوية» (٢/٤٣٢):

«واعلم - رحمك الله وإيانا - أن باب التكفير وعدم  
التكفير باب عظم الفتن - والمحنة - فيه، وكثر فيه  
الافتراق، وتشتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه  
دلالتها.

فالناس - فيه - في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد  
المساعدة؛ المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله - في نفس  
الأمر - أو المخالفة لذلك في اعتقادهم؛ على طرفين

(١) قارن بكتابي: «الدرر المتلألئة...» (ص ٦٥).

ووسيط - من جنس الاختلاف في تكفير أهل  
الكبائر العملية.

وقال الإمام القرطبي في «المفهم في شرح صحيح  
مسلم» (١١١/٣):

«باب الكفر بابٌ خطيرٌ؛ أقدم عليه كثيرٌ من الناس  
فسقطوا، وتوقف فيه الفحول؛ فسلموا...  
ولاً نعدل بالسلامة شيئاً».

وما أجمل كلام سماحة العلامة الشيخ عبد العزيز بن  
عبد الله آل الشيخ - نفع الله به - في أوائل «شرحه»  
لـ «نواقض الإسلام» - لما قال:

«وليعلم المسلم أن الكلام على نواقض الإسلام،  
والكلام على ما يُسبب الكفر والضلال: من الأمور  
العظيمة المهمة؛ التي ينبغي أن يُسارَ فيها على وفق ما جاء  
في الكتاب والسنة».

وأن لا يكون الكلام في التكفير مُنطلقاً من الأهواء والشهوات؛ فإن ذلك خطره عظيم؛ فإن المسلم لا ينبغي تكفيره، والحكم عليه بالكفر؛ إلا بعد قيام موجب شرعي دل عليه كتاب الله، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -

وإلا؛ فإن التحدث في تكفير الناس - وتكفير فلان، وفلان -، والحكم على هذا بأنه كافر، وبأنه فاسق - بمجرد الهوى وما تملبه النفوس! -؛ فإن ذلك من الأمور المحرمة، والله - تعالى - يقول في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾.

فالواجب على المسلم أن لا يطلق اسم الكفر - واسم الفسق - على أحد؛ إلا بعدما يوضح له الدليل؛ من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -؛ فإن أمر التكفير والتفسيق قد زلت فيه أقدام، وضلت فيه



أفهام.

فإن من عباد الله من كفروا المسلمين بأدنى ذنب ارتكبه، وبأدنى خطأ وقعوا فيه؛ فضلوا وأضلوا عن سبيل السبيل.

ومنه قوله -نفع الله به- كما في لقاء (صحيفة الشروق الأوسط: ٢١/٤/٢٠٠١م) -:

«التكفير أمر خطير؛ يجب على المسلمين عدم الخوض فيه، وتركه لأهل العلم الراغبين».

وخلاصة القول ما قاله فضيلة الشيخ صالح الفوزان -نفع الله به- في رسالته «ظاهرة التبديع، والتفسيق والتكفير، وضوابطها» (ص ٢٧):

«إنما يُطلق التكفير -جزائياً<sup>(١)</sup>- الجهلة الذين يظنون

(١) نص في «مختار الصحاح» (ص ١٠٣) على الكسر.

وفي «القاموس المحيط» (ص ١٠٢٩): أنها مثلثة الجيم.

أَنَّهُمْ عُلَمَاءُ! وَهُمْ لَمْ يَتَفَقَّهُوا فِي دِينِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-،  
وَأَمَّا يَقْرَءُونَ الْكُتُبَ، وَيَتَّبِعُونَ الْعَثَرَاتِ، وَيَأْخُذُونَ  
مُسَمَّيَاتِ التَّفْسِيقِ، وَيُطْلِقُونَهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ عَلَى  
غَيْرِ أَصْحَابِهَا، أَوْ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا! لَأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ  
رَضَعَ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي مَوْضِعِهَا؛ لِعَدَمِ فِقْهِهِمْ فِي دِينِ اللَّهِ  
-عَزَّ وَجَلَّ-...

وَمَثَلُهُمْ فِي ذَلِكَ كَمَثَلِ إِنْسَانٍ جَاهِلٍ أَخَذَ سِلَاحًا  
وَهُوَ لَا يَعْرِفُ كَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ! فَهَذَا يُوشِكُ أَنْ يَقْتُلَ  
نَفْسَهُ وَأَهْلَهُ وَأَقْرَبَهُ<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَا يُحْسِنُ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ  
الْأَتَةِ.

أَقُولُ:

وهذا بابٌ متلازمٌ مَعَ البابِ الذي يليه؛ وهو:

(١) والواقعُ شاهدٌ، والحاصلُ دليلٌ...

فَاللَّهُمَّ أَطْفَأْكَ، وَحِفْظَكَ.

(٩)

• إنفاذ حكم التكفير موكولٌ بِخاصّةِ أهل العلم .

قال معالي الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -  
«المنتقى من فتاويه» (١/١١٢):

«ليس من حقّ كلّ أحد أن يُطلقَ التكفير، أو أن يتكلّمَ بالتكفير على الجماعات، أو على الأفراد.

التكفير له ضوابط؛ فمَن يرتكبُ ناقضاً مِن نواقض الإسلام؛ فإنه يُحكمُ بكفره.

ونواقض الإسلام معروفة؛ أعظمها: الشُّركُ بالكـ  
عزّ وجلّ-، وادّعاء علم الغيب، والحكمُ بغير ما أنزل  
الله<sup>(١)</sup>؛ قال - تعالى -: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ

(١) قال الشيخ الفوزان - حفظه المولى - في «المطلب النبويّة» -

فَأَرْبَابُكُمْ هُمُ الْكَافِرُونَ».

فالتكفير خطير، ولا يجوز لكل أحد أن يتشوّبه به في حق غيره، إنما هذا من صلاحيات الحاكم الشرعية، ومن صلاحيات أهل العلم الراسخين في العلم؛ الذين يعرفون

= (١/٢٤):

«ومن أنواع الردّة عن الإسلام: الحكم بغير ما أنزل الله؛ فمن حكم بغير ما أنزل الله، وهو يرى أنه أحسن من حكم الله ورسوله، وأصلح للناس، أو يرى أنه مخير بين أن يحكم بما أنزل الله، أو يحكم بغيره من القوانين؛ فهو كافر مرتد عن الإسلام، قال - تعالى -: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾».

وسواء حكم القانون في كل شيء، أو حكمه في بعض القضايا - ما دام أنه يرى أن ذلك أصلح للمجتمع، أو أنه أمر جائز - فهو كافر بالله، ولو صلى وصام، وزعم أنه مسلم...».

وانظر ما سيأتي (ص ٧٥-٩٣) - شرحاً، وبياناً -.

الإسلام، ويعرفون نواقض الإسلام، ويعرفون الأحكام، ويدرسون واقع الناس والمجتمعات، فهم أهل الحكم بالتكفير وغيره.

أما الجهال، وأفراد الناس، وأنصاف المتعلمين، فهؤلاء ليس من حقهم إطلاق التكفير على الأشخاص، أو على الجماعات، أو الدول<sup>(١)</sup>، لأنهم غير مؤهلين للحكم.

وقال -نفع الله به- في "البيان لأخطاء بعض الكتاب" (ص ١٠٤):

"وأما كون التكفير فيه قسوة وخطورة، فذلك لا يمنع من إطلاقه على من اتصف به...".

(١) وهذه آفة العصر عند كثير من هؤلاء!!!

(١٠)

تحرير أنواع الكفر

- عملاً، واعتقاداً؛ أصغر، وأكبر -

فلقد اذى الخلط في أقسام الكفر - هذه - إلى وقوع خلل كبير في المنهج العلمي الواجب سلوكه في هذه القضية الجلية:

قال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - رحمهم الله - في رسالته «أصول رموابط في التكفير» (ص ٣٦-٣٩) <sup>(١)</sup>:

«الكفر نوعان:

(١) وأصل الكلام للإمام ابن القيم - رحمه الله - في كتابه

«الملاحة» (ص ٥٣-٦١).

## كفر عمل.

وكفر جحود وعناد؛ وهو: أن يكفر بما جاء  
 أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - جاء به من  
 الله؛ بجحوداً وعناداً، من أسماء الرب، وصفاته، وأفعاله،  
 وأحكامه؛ التي أصلها توحيدٌ وعبادته - وحده لا شريك  
 له -.

وهذا مُضَادٌّ للإيمان من كلِّ وجه.

وأما كفر العمل، فمنه ما يُضَادُّ الإيمان؛ كالسجود  
 للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي، وسبّه.

وأما الحكمُ بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة<sup>(١)</sup>، فهذا

(١) انظر ما سبأني (ص ١١٤-١١٦) حول هذه المسألة العلمية.

الخلافة

وانظر كتابي: «الفتاوى المفوتحة في نصرة حق» الأجوبة

كفر عمل، لا كفر اعتقاد.

وكذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لا ترجعوا  
بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض»<sup>(١)</sup>

وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «من أتى كاهناً  
فصدقه، أو امرأة في دُبُرِها، فقد كفر بما أنزل على محمد»<sup>(٢)</sup>  
-صلى الله عليه وسلم-.

- الثلاثة، والنقص على أغاليط ومغالطات «رفع الائمة...» (ص  
٢٧ - الأصل)، وكتابنا -مع مجموعة طلبية علم- «مجموع مسائل  
(الإيمان والكفر) العلمية، في أصول العقيدة السلفية» (ص ٣٣ و ٣٨)  
-الطبعة الثانية-.

(١) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥) عن جرير

رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه

(٦٣٩)، والنسائي في «الكبرى» (١٣١ - «عشرة النساء») عن -



فهذا من الكفر العملي، وليس كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي، وسبه، وإن كان الكل يُطلق عليه الكفر<sup>(١)</sup>.

وقد سئى الله - سبحانه - من عمل ببعض كتابه وترك العمل ببعضه: مؤمناً بما عمل به، وكافراً بما ترك العمل به؛ قال - تعالى -: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ...﴾، إلى قوله: ﴿أَقْرَأْتُمْ نُونَ يَنْعُضُ الْكِتَابَ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ...﴾ الآية...

فاخبر - تعالى - أنهم أقرؤا بميثاقه الذي أمرهم به

= أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وصححه شيخنا الإمام الألباني - رحمه الله - في «آداب الزفاف»

(ص ١٠٥).

(١) لأن (السجود للصنم) - وما أشبهه - كفر (عملي) - مُخرج

من الملة - يضاد الإيمان من كل وجه - كما تقدم.

والنزوه، وهذا يدل على تصديقهم به، وأما أنهم عصوا  
أمره، وقتل فريقتي منهم فريقتا أحريس، وأخرى وههم، و  
غيرهم، وهذا كفر عما أخذ عليهم.

ثم أخبر أنهم يفتنون من أسير من ذلك الفريق، وهذا  
إيمان منهم بما أخذ عليهم في الكتاب، وكانوا مؤمنين بما  
عملوا به من الميثاق، كافرين بما تركوه منه.

والإيمان العملي؛ يضادة: الكفر العملي.

والإيمان الاعتقادي؛ يضادة: الكفر الاعتقادي.

وفي الحديث الصحيح: «سباب» المسلم فسوق،  
وذلك كفر، «:» ففرق بين سبائه وقتاله، وجعل أحدهما

(١) بكر نسير: كذا (قتل).

فنه لا يفي في إكمال إكمال المعلم... (١/٢٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤) عن ابن مسعود =

فسوقاً لا يكفر به، والآخر كفرًا، ومعلوم أنه إنما أراد  
الكفر العملي<sup>(١)</sup>، لا الاعتقادي.

وهذا الكفر لا يخرج من الدائرة الإسلامية، والملة  
-بالكلية-؛ كما لم يخرج الزاني والسارق والشارب من  
الملة؛ وإن زال عنه اسم الإيمان.

وهذا التفصيل: قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة  
بكتاب الله، وبالإسلام، والكفر، ولوازمهما، فلا تتلقى  
هذه المسائل إلا عنهم.

= -رضي الله عنه-.

(١) مرادُه: الأصغر، لا الأكبر؛ لفتنه!

وانظر -لتوضيح ذلك- ما سيأتي بيانه -قريبًا- (ص ٥٨-٦٢)

(١١)

انحرافُ بعضِ الطوائفِ عن  
الْوَسْطِ الْحَقِّ فِي قِضْيَةِ التَّكْفِيرِ .

... ثم قال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد  
الرحمن -مُتَمَمًّا- (ص ٣٩-٤١):

«وَالْمُتَأَخَّرُونَ لَمْ يَفْهَمُوا مُرَادَهُمْ [يعني: الصحابة]؛  
فَانْقَسَمُوا لِفَرِيقَيْنِ:

- فَرِيقٌ أَخْرَجُوا مِنَ الْمِلَّةِ بِالْكَبَائِرِ، وَقَضَوْا عَلَى  
أَصْحَابِهَا بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ. [وَهُمُ الْخَوَارِجُ].

- وَفَرِيقٌ جَعَلُوهُمْ مُؤْمِنِينَ كَامِلِينَ بِالْإِيمَانِ؛ [وَهُمُ  
الْمَرْجُئَةُ].

فَاُولَئِكَ غَلَوْا، وَهَؤُلَاءِ جَفَوْا...

وهدى الله أهل السنة للطريقة المثلى، والقصور  
الوسط<sup>(١)</sup> الذي هو - في المذاهب - كالإسلام في الملل.  
فها هنا كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق، وشرك  
دون شرك، وظلم دون ظلم:

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -  
﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.  
قال: «ليس هو الكفر الذي تذهبون إليه»؛ رواه عنه  
سفيان، وعبد الرزاق<sup>(٢)</sup>.

(١) وفي كتابي «العقيدة الوسطية في المسائل الإيمانية»: تأصيل

وتفصيل، وحدود وردود.

(٢) وفي رسالتي «القول المأمون في تخريج أثر ابن عباس في  
تفسير قول الله - تعالى -: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ  
الْكَافِرُونَ﴾»: تخريج مفصل، وبيان مطول.

وفي رواية أخرى: «كفر لا ينقل عن الملة»<sup>(١)</sup>

وعن عطاء: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق

دون فسق.

وهذا بين في القرآن لمن تأملته؛ فبارك الله - سبحانه -

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الإيمان» (٧/٣١٢) - مجموع

بندري (١) - بعد عزوه هذه الكلمة لابن عباس، وأصحابه:-

«وقد اتبعهم على ذلك أحمد بن حنبل، وغيره من أئمة السنة».

وقال في (٧/٥٥٢) - مُشيرًا إلى القول - نفسه:- «وقال ابن

عس، وغير واحد من السلف...».

ثم قال في (٧/٥٢٢): «وقد ذكر ذلك أحمد، والبخاري،

وغرفهما».

وقال في (٧/٦٧) - بعد سياقه القول - نفسه:- «وكذلك قال

أهل السنة؛ كأحمد بن حنبل، وغيره...».

بل قال - رحمه الله - في (٧/٣٥٠): «وهذا قول عامة السلف».

سَمِيَ الْحَاكِمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ كَافِرًا، وَسَمِيَ الْجَاهِدَ لِمَا  
 أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ كَافِرًا؛ وَلَيْسَ الْكَفْرَانِ عَلَى حَسَبِ  
 سَوَاءٍ.

أَقُولُ:

وَمِمَّا يُنبِئُهُ عَلَيْهِ -لُزُومًا- مَا هُنَا- أَنْ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 يُسَمُّونَ الـ(كُفْرَ دُونَ كُفْرٍ)- هَذَا-: كُفْرًا أَصْغَرَ؛ لِيُقَابِلُوا  
 بِهِ الْكُفْرَ الْأَكْبَرَ الْمَخْرُجَ مِنَ الْمِلَّةِ؛ لِكَوْنِ الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ غَيْرَ  
 مُخْرَجٍ مِنَ الْمِلَّةِ.

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ»  
 (١/ ٣٣٥):

«فَأَمَّا الْكُفْرُ؛ فَنَوْعَانِ: كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَكُفْرٌ أَصْغَرُ:

- فَالْكَفْرُ الْأَكْبَرُ: هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْخُلُودِ فِي النَّارِ.

- وَالْأَصْغَرُ: مُوجِبٌ لِاسْتِحْقَاقِ الْوَعِيدِ دُونَ

المخلوذة.

وبعض آخر منهم يجعل (الكفر العملي) مرادفاً  
 (الكفر الأصغر) في كونهما - كليهما - لا يُخرجان من  
 الملة<sup>(١)</sup>.

... ولم يرد في خلد هذا الصنف من أهل  
 العلم - الذين أطلقوا على (الكفر = الأصغر): مُصْطَلَح  
 (الكفر = العملي)<sup>(٢)</sup> - مُطْلَقاً - أنه لا يكون كفر في

(١) انظر ما تقدم - من معنى ذلك - (ص ٥٣-٥٤).

(٢) من ذلك ما وقع في كتاب «مسألة الإيمان؛ دراسة تأصيلية»

(ص ١٩) - للدكتور علي الشبل! بتفريط: الشيخ الفوزان، والشيخ ابن  
 منيع، والشيخ الغنيمان - من قول كاتبه - لما ذكر بعض صور الكفر  
 (الأصغر) -: «... يكون مقترفاً واقعاً في الكفر الأصغر؛ وهو الكفر  
 العملي، وهو لا يخرج عن الملة».

... فجعلهما سواء!!



العمل! أو أن العمل - بسائر أجناسه - لا يكفر!!

لا، بل الكفر - عندهم - كما هو التحقيق - يكفر  
بالقول، والعمل، والاعتقاد - وهي أسباب الكفر  
المعلومة - كما حرره العلامة الشيخ عبد اللطيف  
- رحمه الله -، وغيره من أهل العلم.

من أجل ذلك قال العلامة الشيخ حافظ بن أحمد  
الحكيمي في «أعلام السنة المنشورة» (ص ١٨٢): «نحن لم  
نعرف (الكفر الأصغر) بـ (العملي) - مطلقاً -، بل

- والأصل ضبط العبارة - أكثر -؛ وبخاصة بعد الأخذ والرد  
- هذا - ١١

وانظر ما تقدم (ص ١٢-١٤): (وجوب تحرير المصطلحات،  
وتدقيق عبارات).

وفي كتابي: «العقيدة الوسطية...» - المشار إليه - قريباً - بيان  
مفصل.

نأعني المحض؛ الذي لم يستلزم الاعتقاد<sup>(١)</sup>، ولم يُناقض  
قول القلب، وعمله.  
أقول:

وما أُوهم شيئاً من ذلك - من كلام (بعض) أهل  
السُّنة -: فالواجب حملُ غامضه على بينه، ومُجمِّله على

(١) ففرقَ جليّ بين من يقول: هذا العمل - أو القول - كفر؛  
نكداً وكذا، وبين من يقول: هذا ليس كفرًا؛ لكنه علامة على الكفر:

- فالأول: يُثبِتُ الكفرَ الظاهرَ، ويُعَلِّلُ سببَهُ الباطنَ.

- والثاني: ينفي الكفرَ الظاهرَ، ويُثبِتُ - فقط - علامته!

وانظر كتابي: «التعريف والتنبيه» (ص ١١٠-١١١)، والرد  
نيماني... (ص ٢١٥-٢١٧).

وهذا أصلٌ من أهمِّ أصولِ أهلِ السُّنة؛ رداً على المرجئة  
عموماً، وغلابيهم - خصوصاً -.

مُفَصِّلُهُ<sup>(١)</sup>.

ويزيدُ هذا الأصلَ -إيضاحاً-؛ الأصلُ التالي:

---

(١) وانظر ما سيأتي (ص ٧٣-٧٤) ممَّا يُشبه ما نحن فيه.

(١٢)

## أسباب الكفر

قال الشيخ مَرْعِيُّ بْنُ يَوْسُفَ الكَرْمِيِّ المقدسي الحنبلي - رحمه الله - في كتابه «دليل الطالب» (ص ٣١٧) - شرحاً لـ (باب حكم المرتد) - ما نصّه:-

«وهو مَنْ كفر بعد إسلامه.

ويحصلُ الكفرُ بأحد أربعة أمور:

- بالقول: كسب<sup>(١)</sup> الله - تعالى -، ورسوله،

(١) وفي كتابي: «التعريف والتبئة بتأصيلات الإمام الألباني

لمسائل الإيمان والردّ على المرجئة» (ص ٧٣-٨١) فصلُ عنوانه:

(سبّ الله - أو رسوله - ونحوه - كفر أكبر، وقيل أثر -

أو ملائكتيه، أو ادعاء النبوة، أو الشرك به - تعالى -.

- وبالفعل: كالشجود للصنم - ونحوه -، وكيفية المصحف في قاذورة.

- وبالاعتقاد: كاعتقاده الشريك له - تعالى -، أو الزنى - أو الخمر - حلال، أو أن الخبز حرام، ونحو ذلك - مما أجمع عليه إجماعاً قطعياً -.

- وبالشك<sup>(١)</sup>: في شيء من ذلك.

- ذلك على فاعله، وقارن به (ص ٩٩) - منه -.

وانظر ما تقدم (ص ٣٦).

(١) والأصل - عندي - إلحاق (الشك) به (أنواع الكفر).

لا (أسبابه) - كما سيأتي من كلام الإمام ابن القيم - فتأمل

وقارن به (مروء الفتنة...) (ص ٤٩) - لعصبة الشيخ بكر أبو زيد

سماواة الله، وسنده -!

(١٣)

## أنواع الكفر

قال الإمام ابن القيم في «مدرج السالكين»<sup>(١)</sup>

(٣٣٨-٣٣٧/١):

«وأما الكفر الأكبر؛ فخمسة أنواع: كفر تكذيب،  
وكفر استكبار وإباء - مع التصديق -، وكفر إعراض،  
وكفر شك، وكفر نفاق:

١- فأما كفر التكذيب: فهو اعتقاد كذب الرسل:

(١) وفي كتابي: «صحة نذير بخاطر التكفير» (ص ٤٧ - ٤٩

/ طبعة الأولى - ١٤١٧ هـ) نقل هذا الكلام - نفسه - بطوله -، من هذا

وهذا القسم قليل في الكفار، فإن الله - تعالى - أرسل  
رُسُلَهُ، وأعطاهم من البراهين والآيات على صِدْقِهِمْ ما  
أقام به الحجة، وأزال به المَعْدِرَةَ:

قال الله - تعالى - عن فرعون وقومه -: ﴿وَجَحَدُوا  
بِهَا وَاسْتَقْبَحُوا أَنْفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلوًّا﴾، وقال لرسوله  
- صلى الله عليه وسلم -: ﴿فَلْيَنْهَهمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ  
الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾.

وإن سَمِيَ هذا <sup>(١)</sup> كفر تكذيب - أيضاً - فصحيح، إذ  
هو تكذيب باللسان.

٢- وأما كفر الإباء والاستكبار، فنحو كفر إبليس  
فإنه لم يَحْذِرْ أمر الله، ولا قابله بالإنكار، وإنما تلقاه بالإباء

(١) أي: صنيع الحاحدين - المذكورين - وهو كفر الجحود.

وسُيُورَدُ فيه الإمام ابن القيم - بعد - نوعاً كُفراً مُستقلاً.

## والاستكبار.

ومن هذا: كفر من عَرَفَ صِدْقَ الرسول، كما حكى الله - تعالى - عن فرعون وقومه -: ﴿أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾، وقول الأمر لرسولهم: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا نَفْرٌ مِثْلَنَا﴾، وقوله: ﴿كَذَبْتَ ثُمُودَ بِطَغْوَاهَا﴾.

وهو كفر اليهود، كما قال - تعالى -: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾، وقال: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾.

وهو كفر أبي طالب - أيضاً -، فإنه صدقه، ولم يشك في صدقه، ولكن أخذته الحيوة، وتعظيم آبائه أن يرغب عن ولاتهم، ويشهد عليهم بالكفر.

٣- وأما كفر الإعراض: فأن يُعرض بسمعه وقلبه عن الرسول؛ لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يؤاياه، ولا يعاديه، ولا يُصغى إلى ما جاء به - البتة -؛ كما قال أحد بني عبد



يَا إِلِيلَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : وَاللَّهِ أَقُولُ لَكَ كَلِمَةً  
إِنْ كُنْتَ صَادِقًا، فَأَنْتَ أَجَلُ فِي عَيْنِي مِنْ أَنْ أَرُدُّ عَلَيْكَ، وَإِنْ  
كُنْتَ كَاذِبًا، فَأَنْتَ أَحَقُّ مِنْ أَنْ أَكَلِّمَكَ <sup>(١)</sup>.

٤- وَأَمَّا كُفْرُ الشَّكِّ: فَإِنَّهُ لَا يَجْزِمُ بِصَدْقِهِ وَلَا  
بِكَذِبِهِ، بَلْ يَشْكُ فِي أَمْرِهِ؛ وَهَذَا لَا يَسْتَمِرُّ شَكُّهُ إِلَّا إِذَا أُلْزِمَ  
نَفْسَهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ النَّظَرِ فِي آيَاتِ صَدَقِ الرَّسُولِ - صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَمَلَةً -، فَلَا يَسْمَعُهَا وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا مَعَ التَّفَاتِيهِ إِلَيْهَا، وَنَظَرِهِ فِيهَا، فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى مَعَهُ  
شَكٌّ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَلْزِمَةٌ لِلصَّدَقِ، وَلَا سَيِّمًا بِمَجْمُوعِهَا، فَإِنْ  
دَلَّتْهَا عَلَى الصَّدَقِ كَدَلَالَةِ الشَّمْسِ عَلَى النَّهَارِ.

(١) رَوَاهُ - يَنْحَوِيهِ - ابْنُ إِسْحَاقَ فِي «السِّيَرَةِ» (١/ ٧٠) - ابْنُ

هَشَامٍ بِسَنَدِهِ - وَمِنْ طَرِيقِ الطَّبْرِيِّ فِي «تَارِيخِهِ» (٢/ ٣٤٤) - عَنْ مُحَمَّدِ  
ابْنِ كَثِيرٍ الْقُرْظِيِّ - مُرْسَلًا -.

لَهُوَ ضَعِيفٌ.

هـ - وأما كفر النفاق: فهو أن يُظهر بلسانه الإيمان، وينطوي بقلبه على التكذيب، فهذا هو النفاق الأكبر.  
ثم قال - رحمه الله -:

«وكفر الجحود نوعان: كفر مطلق عام، وكفر مُقَيَّد خاص»  
- فالمطلق: أن يجحد جملة ما أنزله الله، وإرساله الرسول.

- والخاص المُقَيَّد: أن يجحد فرضاً من فروض الإسلام، أو تحريم مُحرَّم من مُحرماته، أو صفة وصف الله بها نفسه، أو خبراً أخبر الله به - عمداً -، أو تقديماً لقول من خالفه عليه - لغرض من الأغراض -.

وأما جحد ذلك جهلاً، أو تأوياً - يُعذر فيه صاحبه -؛ فلا يكفر صاحبه به؛ كحديث<sup>(١)</sup> الذي جحد

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٨)، ومسلم (٢٧٥٧) عر =

قُدْرَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَرِّقُوهُ وَيَذَرُوهُ فِي الرِّيحِ.  
ومع هذا فقد غفر الله له -ورجمه- لجهله؛ إذ كان ذلك  
الذي فعله مبلغ علمه، ولم يحدد قُدْرَةُ اللَّهِ عَلَى إِعَادَتِهِ  
-عناداً أو تكذيباً-.

«أبي سعيد الخدري -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وانظر شرح شيخ الإسلام له -واستنباطه منه-، في: «مجموع  
الفتاوى» (١٢/ ٤٩٠-٤٩٢).

وانظر كتابي: «كلمة سواء، في النصرة والثناء، على بيان (هيئة  
كبار العلماء)، وفتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء)؛ في نقض غُلُوبِ  
التكفير، وذم ضلالة الإرجاء» (ص ١١٥ -الأصل).

(١٤)

حصرُ الكفرِ بالتكذيبِ والجحودِ:  
ضلالٌ، وانحرافٌ

فإذا تبيّنت أنواعُ الكفرِ - هذه -؛ فإنَّ حصرَ الكفرِ  
بعضها دون بعضٍ: خروجٌ عن منهج أهل السنة - في  
ذلك -:

قال الشيخُ العلامةُ صالح الفوزان - حفظه الله - في  
«دروس من القرآن الكريم» (ص ١٨٨ - ١٨٩) - بعد  
ذكره أنواعِ الكفرِ -:

«فالأمرُ خطيرٌ جدًّا، ولا يجوزُ أن يُتهاوَنَ في هذا  
الأمرِ؛ لأنَّه - في هذه الأيامِ بالذاتِ - ظَهَرَ قولٌ غريبٌ،  
يقول أصحابُه: إنَّ الإنسانَ لا يكفرُ مَهْمَا فعل، ومَهْمَا قال،

إلا إذا كان - في قلبه - مُكذِّبًا وجاحدًا!

يا سُبْحَانَ اللَّهِ! يَغْفُلُ عن نصوص القرآن ونصوص السنة، ويأتي بقول مُحدث! هذا تضليل للناس، وهذا تهوين من شأن الكفر، ومن شأن الشرك - والعياذُ بالله -.

فيجب أن لا نقرَّ بهذا القول، ولا بمن قاله، وإن كان يتسبَّب إلى السنة وإلى السلف؛ فهذا قول لا يقبله صاحبُ سنة - أبدًا -؛ لأنه مخالف للكتاب والسنة، وهو مبني على الجهل، والقول على الله بلا علم.

والجحد والتكذيب - كما تقرَّر سابقًا - نوعان من أنواع الكفر، وليس الكفر محصورًا فيهما.

فالواجبُ على المسلم: أن يكونَ على بصيرةٍ من دينه، ويأخذَ دينه من كتاب الله، وسنة رسوله - صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم -، لا من أقوال الناس الذين هم عُرضة للخطأ والصواب.

ونحن نعتقد أن [بعض] <sup>(١)</sup> هؤلاء وقعوا في هذا لا  
عن قصد، وإنما وقعوا فيه عن جهل.

نسأل الله لنا ولهم الهداية والبصيرة، والعلم النافع،  
والرجوع إلى الحق، فإن الرجوع إلى الحق فضيلة، والحق  
أحق أن يتبع.  
أقول:

وما ورد في كلام (بعض) علماء السنة - وأهله - مما  
يؤهم (شيئاً) من ذلك: فالواجب أن يُحْمَلَ - لزوماً - على  
وجه الصواب؛ إما توكيداً، أو تغليظاً؛ لما هو معسوم عنهم  
من أصل سلامة المنهج، وقاعدة صلاح الاعتقاد:  
فقد قال الإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - في  
امدارج السالكين «(٣/ ٥٢١):

(١) هذه الكلمة مضافة بي - أراها لازمة؛ لأن حسن الظن  
بالبعض لا يحزم معه بتبرئة الجميع؛ والله أعلم.

«والكلمة الواحدة يقولها اثنان؛ يريد بها أحدهم  
 أعظم الباطل! ويريد بها الآخر محض الحق.  
 والاعتبار بطريقة القائل وسيرته، ومذهبه، وما يدعو  
 إليه، ويتناظر عنه».

نعم؛ يجب إيضاح ذلك - من بعد -، وبيانته، وكشف  
 ما (قد) يغمض منه - قليله، وكثيره -.

(١٥)

عِظَمُ خَطَرِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَتَهْوِيلُهُ؛ لَا تَهْوِينُهُ  
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ - لَعَلَّهَا! - رَأْسُ مَسَائِلِ الْخِلَافِ  
وَالْاِخْتِلَافِ - الْيَوْمَ - بَيْنَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ؛ جَمَاعَاتٍ  
وَإِفْرَادًا.

فَإِذَا أُحِيلَ الْأَمْرُ - فِيهَا - إِلَى أَهْلِهِ؛ حُلَّتْ إِشْكَالَاتُ،  
وَأُطْفِئَتْ فِتَنٌ وَمُصِيبَاتٌ:

قَالَ سَمَاحَةُ أَسْتَاذِنَا الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ  
- رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَقْرِيبِظِهِ - الْمَشْهُورِ - لِجَوَابِ<sup>(١)</sup> أَسْتَاذِنَا

---

(١) «الذي أجاب به فضيلته مَنْ سَأَلَهُ عَنْ تَكْفِيرِ مَنْ حُكِمَ بِغَيْرِ

مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ -».

قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.



العلامة الشيخ الألباني - في (فتنة التكفير) - كما في (صحيفة المسلمون: ١٢ - جمادى الأولى - سنة ١٤١٦ هـ):

«... الفيتها كلمة قيمة أصاب فيها الحق، وسلك فيها سبيل المؤمنين، وأوضح - وفقه الله - أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يكفر من حكم بغير ما أنزل الله بمجرد الفعل»

(١) وقد ذكر مؤلف كتاب «الحكم بغير ما أنزل الله» أحواله وأحكامه (ص ٤٨ - ٥٠ / الطبعة الأولى / سنة ١٤٢٠ هـ) أسماء نحو من خمسة وعشرين كتاباً؛ كلها في (التحذير من الحكم بغير ما أنزل الله) وهذا - من جهة - حق - بلا ريب -.

ولكن جلّها - من جهة أخرى - «خلفية» - سارية على نفس الغلو، والتكفير المطلق - دون تفصيل وتبيين - كما هو ترجيح علمائنا الراسخين - ...

... ثم (يراد) منا - بعد هذا (!) كله - ان نسكت! ولا نكتب! ولا نرد!! فلا تحذير، من ذلك، ولا «صيحة نذير» نقض ما هنالك!!

من دون أن يعلم أنه استحل ذلك بقلبه.

واحتج بما جاء في ذلك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وعن غيره من سلف الأمة<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن ما ذكره في جوابه - في تفسير قوله تعالى -: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، و: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

فلماذا؟! ولصلحة من؟!

والواجب - لزوماً -: إظهار «العقيدة الوسطية» - في هذا -  
«التعريف والثبنة» - والحق المبين -، لنتقي على «كلمة سواء»  
- ريقين -: يكون فيها «التبصير» - للناس أجمعين -... حتى يصير «الرد»  
«البرهاني» - على كل مخالف للحق - مبنياً على العلم والعدل؛ ليفدوا  
مهباً - المشرق بالصواب - «الدور الثلاثية» التي تسر الناظرين،  
وتسعد (الموحدين)...

(١) قرر مما تقدم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٥٧).

الظَّالِمُونَ»، و: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ  
الْفَاسِقُونَ» - هو الصواب.

وقد أوضح - وفقه الله - أن الكفر كفران: أكبر  
وأصغر، كما أن الظلم ظلمات، وهكذا الفسق فسقان:  
أكبر وأصغر.

فَمَنْ اسْتَحْلَ الْحَكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَوْ الزَّنَى، أَوْ  
الرِّبَا<sup>(١)</sup>، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ - الْجُمُوعُ عَلَى تَحْرِيمِهَا - فَقَدْ  
كَفَرَ كَفْرًا أَكْبَرَ، وَظَلَمَ ظِلْمًا أَكْبَرَ، وَفَسَقَ فَسَقًا أَكْبَرَ.

(١) قال أسناذنا الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في «شرح

القواعد المثلى»:

«وَكثِيرٌ مِنَ النَّاسِ - الْيَوْمَ - مِمَّنْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الدِّينِ وَإِلَى  
الْغَيْرَةِ فِي دِينِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - تَجِدُهُمْ يُكْفِرُونَ مَنْ لَمْ يُكْفِرْهُ اللَّهُ  
- عَزَّ وَجَلَّ -، وَرَسُولُهُ.

بل - مع الأسف - إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ صَارُوا يُنَاقِشُونَ فِي وِلَاةِ =

= أمورهم، ويُحاولون أَنْ يُطبقوا عليهم الكفر؛ لمجرد أَنَّهُمْ فعلوا شيئاً يعتقد هؤلاء أَنَّهُ حرام، وقد يكون من المسائل الخلافية!  
وقد يكون هذا الحاكم معذوراً بجهله؛ لأنَّ الحاكم يُجالسُه صاحبُ الخير وصاحبُ الشرِّ، ولكلِّ حاكمٍ بطانتان؛ إمَّا بطانةٌ خير، وإمَّا بطانةٌ شرٌّ؛ فبعضُ الحكام - مثلاً - يأتيه [بعضُ] أهلِ الخير ويقول: هذا حرام، ولا يجوزُ لك أَنْ تفعله، ويأتيه آخرون، ويقولون: هذا حلال، ولك أَنْ تفعله!

ولنضربُ مثلاً في البنوك، الآن نحنُ لَا نشكُّ بأنَّ البنوك واقعةٌ في الربا الذي لعنَ النبيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - آكلُهُ، وموكلُهُ، وشاهديه، وكأنَّهُ، وأنَّهُ يجبُ إِغلاقُها واستنبالُ هذه المعاملاتِ بالمعاملاتِ الحلالِ، حتى يقومَ - أولاً - ديننا، ثُمَّ اقتصادنا - ثانياً - ...  
... فالتعجلُ في تكفيرِ الحكامِ المسلمين في مثلِ هذه الأمور خطأ عظيمٌ.

[ولا بُدُّ] أَنْ تصبرَ؛ [فقد] يُمكنُ أَنْ يكونَ الحاكمُ معذوراً! فلماذا قامت عليه الحجةُ وقال: نعم، هذا هو الشرعُ، وإنَّ هذا الربا حرامٌ، =

وَمَنْ فَعَلَهَا بِدُونِ اسْتِحْلَالٍ: كَانَ كُفْرَهُ كُفْرًا أَصْفَرًا  
 وظلمه ظلماً أصغر، وهكذا فسقه؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم- في حديث ابن مسعود -رضي الله عنه-:

= لَكِنْ أَرَى أَنَّهُ لَا يُصْلِحُ هَذِهِ الْأُمَّةَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ إِلَّا هَذَا رُبَّمَا  
 حِينَئِذٍ يَكُونُ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ (اعْتَقَدَ) أَنَّ دِينَ اللَّهِ فِي هَذَا الْوَقْتِ عَصِي  
 صَالِحٌ لِلْعَصْرِ.

أَمَّا أَنْ يُشَبَّهَ عَلَيْهِ، وَيَقَالَ: هَذَا حَلَالٌ -يعني: الفقهاء قالوا كذا-  
 وَلَئِنْ اللَّهُ قَالَ كَذَا-!! فَهَذَا قَدْ يَكُونُ مَعذُورًا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ  
 الْمُسْلِمِينَ الْآنَ يَجْهَلُونَ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ -أَوْ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْكَامِ  
 الشَّرْعِيَّةِ-.

فَأَنَا ضَرَبْتُ هَذَا الْمَثَلَ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ خَطِيرٌ، وَأَنَّ التَّكْفِيرَ  
 يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ الْإِنْسَانُ شُرُوطَهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ.

قُلْتُ: وَحَدِيثُ لَعْنِ الرِّبَا -الْمَذْكُورُ- أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٩٧) عَنْ  
 ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

باب المسلم فسوق وقتاله كفر<sup>(١)</sup>؛ أراد بهذا - صلى  
الله عليه وسلم - الفسق الأصغر، والكفر الأصغر، وأطلق  
العبارة تنفيراً من هذا العمل المنكر.

وهكذا قوله - صلى الله عليه وسلم - : «اثنتان في  
ناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على  
نبي»؛ أخرجه مسلم في «صحيحه»<sup>(٢)</sup>. وقوله  
- صلى الله عليه وسلم - : «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب  
بعضكم رقاب بعض»<sup>(٣)</sup>.

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.  
فالواجب على كل مسلم - ولا سيما أهل العلم -

(١) تقدم تخريجه (ص ٥٣).

(٢) (رقم ٦٧) عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) تقدم تخريجه (ص ٥١).

التَّبْتُ فِي الْأُمُورِ، وَالْحُكْمُ فِيهَا عَلَى ضَرْوِ الْكُفْرِ  
وَالسَّنَةِ، وَطَرِيقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَاحْذَرُ مِنَ السَّبِيلِ الْوَحِيدِ  
الَّذِي سَلَكَهُ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ لِإِطْلَاقِ الْأَحْكَامِ، وَعَسَى  
التَّفْصِيلُ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ -نَفْسِهِ- قَوْلُ الشَّيْخِ الْعَلَامِ:  
اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ -رحمهم الله- فِي «مَنْهَجِ  
التَّاسِيسِ» (٧١):

«وَأَمَّا يَحْرُمُ التَّحْكِيمُ إِذَا كَانَ الْمُسْتَدُّ إِلَى شَرِّهِ  
بَاطِلَةً تُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ؛ كَأَحْكَامِ الْيُونَانِ وَالْإِغْرِيقِ  
وَالْتَرِ، وَقَوَانِينِهِمُ الَّتِي مَصْدَرُهَا آرَاؤُهُمْ وَأَهْوَاؤُهُمْ  
وَكَذَلِكَ سَوَالِفُ الْبَادِيَةِ وَعَادَاتُهُمُ الْجَارِيَةُ...

فَمَنْ اسْتَحْلَّ الْحُكْمَ بِهَذَا فِي الدِّمَاءِ -أَوْ غَيْرِهَا-  
فَهُوَ كَافِرٌ؛ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ  
فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾...

وهذه الآية ذَكَرَ فِيهَا بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: أَنَّ الْكُفْرَ الْمَرَّةَ

من: كُفِّرَ دون الكفر الأكبر؛ لأنَّهم فهموا أنَّها تتناول مَنْ  
حَكَمَ بغير ما أنزل الله، وهو غير مُستَحِلٍّ لذلك، لكنَّهم لا  
يُنازعون في عمومها للمستَحِلِّ، وإن كُفِّرَ مُخْرَجٌ عن  
مِلَّة<sup>١</sup>.

أقول:

وقد علَّقتُ على (مثل = هذا التفصيل) - الدقيق - في  
كتبي «التحذير من فتنة التكفير» (ص ٣١-٣٢ الطبعة  
ثانية/ ١٤١٨هـ) - الذي ضمَّتهُ كلامُ أستاذنا الإمامين  
- هذين - رحمهما الله -:

«ولسنا نقولُ هذا تهويناً<sup>(١)</sup> من شأن الحكم بما أنزلَ  
الله، أو تقليلاً من قَدْرِ تطبيقِ الشريعة؛ فهذا ما نحلُّمُ به،

(١) فدعوى (التهوين!) : باطلةٌ بيقين....

وانظر - لزيادة التبيين - : «الأجوبة المتلائمة على فتوى اللُّحنة

ثدائمة» (ص ٢٨-٣٤) : تكُن من المُطمئنين.



وندعو إليه، ونحرص عليه.

فاحتكامُ الناس إلى شريعة الله - سبحانه وتعالى - كتاباً وسنة - فيه سعادتهم، ونجاتهم، وهدايتهم، وصلاحهم...

بل كيف لنا أن نُهَوِّنَ من مسألة فظيعة عظيمة مُرَدِّدِ الحُكْمِ فيها - والفاعل لها - بين الكُفْرِ والظُلْمِ والفُسْقِ؟!

ولكننا نقول الذي قلناه: رَدُّا لِفُلُوقِ الْغَالِينَ!!

(١) قال معالي الأخ الفاضل الشيخ العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - حفظهما الله - في «التحذير من الفُلُوقِ في الدين»:

«مسائل الحكم بغير ما أنزل الله - درءاً للفُلُوقِ فيها - يجب أن تُرَدُّ إلى أهل العلم؛ لأنها ظاهرة - هذا الزمان - في أنهم يكفرون بأي صورة من صور التحاكم!

وتكفير الكافرين؛ الذين فتحوا الباب مُشرعاً - بأفعالهم  
 وأقوالهم - لكل أعداء الدين ومناوئيه؛ ليصفوا الإسلام  
 بنظرف، والمسلمين بالإرهاب<sup>(١)</sup> .. من غير تمييز، وبلا  
 تفصيل .. فكانوا - بسوء صنيعهم - سداً منيعاً في وجه  
 ندوة الحق للإسلام الحق، وسبباً كبيراً للضغط على  
 المسلمين، واستنزاف مقدراتهم، وشل قواهم ...  
 فأنه يصلحهم، ويسدّ دربهم ..

ثم وقفت - بعد كتابة ما تقدّم - على كلمة عزيزة

ومده فيها تفاصيل، ولها أحكام، ولها شروط، ولا بد من ردها  
 لأهل العلم؛ حتى لا نكون جاوزنا الحد فيما أنزل الله - جل وعلا - .  
 (١) وواقعنا الأليم - اليوم - أكبر شامداً ..

وما هذه الحملة الشرسة من (تكفور القرن!) - على الإسلام،  
 والمسلمين - بسوط محاربة الإرهاب! - إلا تطبيق عملي لهذا  
 التحذير! وما أعقبه من أثر خطير!!

لمعالي الشيخ صالح الفوزان - نفع الله به - في مقدمته على  
كتاب «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله» فيه الحكمة  
والعقل (ص ٩-١١) لأستاذنا الشيخ ربيع بن هادي  
- حفظه الله -؛ قال - فيها - ضمن نقده لبعض الجماعات  
الحرزية، وأساليبها غير السوية - ما نصه:

(١٦)

## الحكم بغير ما أنزل الله، وواقع الجماعات العصرية

«... فقد أَغْفَلَتْ هذه الجماعات -إلا ما قلَّ منها- جانب العقيدة، وصارت تدعو إلى إصلاح أمور جانبية: جماعة تدعو إلى إصلاح الحكم والسياسة، وتطالب بإقامة الحدود، وتطبيق الشريعة في الحكم بين الناس! وهذا جانب مهم، لكنه ليس الأهم؛ إذ كيف يُطالب بتطبيق حكم الله على السارق والزاني، قبل أن يُطالب بتطبيق حكم الله على المشرك؟!»

كيف يُطالب بتطبيق حكم الله بين المتخاصمين في لُشاة والبعير، قبل أن يُطالب بتطبيق حكم الله على عبادة الأوثان والقبور، وعلى الذين يلحدون في أسماء الله

وصفاته، فيعطّلونها عن مدلولاتها، ويحرّفون كلماتها؟  
 أهؤلاء أشدّ جرماً؟ أم الذين يزنون ويشربون  
 الخمر، ويسرقون؟!!!

إنّ هذه الجرائم إساءة في حق العباد، والشرك ونفس  
 الأسماء والصفات إساءة في حق الخالق - سبحانه -، وحق  
 الخالق مقدّم على حقوق المخلوقين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الاستقامة»،  
 (١/٤٦٦): «فهذه الذنوب - مع صحة التوحيد - خير من  
 فساد التوحيد مع عدم هذه الذنوب»<sup>(١)</sup>...

(١) ودليل هذا قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْقِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ  
 وَيَفْقِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

وقد تعجّب حين تعلم أنا قد وجدنا لبعض قادة هذه الجماعات  
 كتباً، يؤيدون فيها التبرّك بالأضرحة، والتوسّل بالصالحين! (منه).

... وهذه - كلها - طرق مبتدعة تبدأ من حيث  
 انتهت دعوة الرسل! وهي بمثابة مَنْ يعالج جَسَدًا مقطوع  
 لرأس! لأن العقيدة من الدين بمنزلة الرأس من الجسد.

والمطلوب من هذه الجماعات: أَنْ تُصَحِّحَ مفاهيمها؛  
 تراجع الكتاب والسنة؛ لمعرفة منهج الرسل في الدعوة إلى  
 الله؛ فإن الله - سبحانه - أخبر أن الحاكمية والسلطة - التي  
 هي منخورة دعوة هذه الجماعة - التي أشرنا إليها - لا تتحقق  
 إلا بعد تصحيح العقيدة؛ بعبادة الله - وحده -، وترك  
 عبادة ما سواه؛ قال الله - تعالى - : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا  
 مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا  
 سَخَّلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي  
 رَضِيَ لَهُمْ وَلَيَنْبِذَنَّ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا  
 يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ  
 الْمُنَافِقُونَ﴾.

وهؤلاء يُريدون قيامَ دولةٍ إسلاميةٍ قبلَ تطهيرِ البلادِ  
من العقائد الوثنية، المتمثلة بعبادةِ الموتسَى، والتعلُّقِ  
بالأضربِخة؛ بما لا يَخْتَلِفُ عن عبادةِ اللَّاتِ والعُزَّى ومناة  
الثَّلاثَةِ الأخرى، بل تزيدُ عنِها أنَّهُم يُحاولونَ مُحالاً:  
وَمَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ مِنْ غَيْرِ كَدٍّ

أَضَاعَ الْعُمَرَ فِي سَبَلِ الْمُحَالِ

إِنْ تَحْكِمَ الشَّرِيعَةَ، وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ، وَقِيَامَ الدَّوْلَةِ  
الإِسْلَامِيَّةِ، واجْتِنَابَ الْمُحَرَّمَاتِ، وَفَعَلَ الْوَاجِبَاتِ: كُلُّ هَذِهِ  
الْأُمُورِ مِنْ حَقِّ التَّوْحِيدِ وَمَكْمَلَاتِهِ، وَهِيَ تَابِعَةٌ لِسَهْ  
فَكَيْفَ يُعْتَنَى بِالتَّابِعِ وَيُهْمَلُ الْأَصْلُ؟».

أَقُولُ:

وهذا عينُ المطلوبِ، والمرادُ، والقولُ الفصل...

(١٧)

فَبِرَّاسٍ؛ مِنْ كَلِمَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ

وبمناسبة ذكر سماحة الشيخ ابن باز - رحمه الله - أثر ابن عباس - رضي الله عنه - في آية الحكم بغير ما أنزل الله -: اسوق نصّ تعليلي - عزيز عالٍ - لسماحة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -، على كلام سماحة شيخنا الأستاذ الألباني - رحمه الله - في (فتنة التكفير) - كما في كتابي: «التحذير» (ص ٦٨-٦٩) :-

قال الشيخ ابن عثيمين - تغمّده الله برحمته -:

«لَمَّا كَانَ هَذَا [الْأَثَرُ] لَا يُرْضَى هَؤُلَاءِ الْمُفْتَوِينَ بِالتَّكْفِيرِ؛ صَارُوا يَقُولُونَ: هَذَا الْأَثَرُ غَيْرُ مَقْبُولٍ! وَ: لَا بَصَحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ!



فَيَقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ لَا يَصُحُّ، وَقَدْ تَلَقَّاهُ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْكُمْ، وَأَفْضَلُ، وَاعْلَمْ بِالْحَدِيثِ؟<sup>١</sup> وَتَقُولُونَ: لَا نَقْبَلُ!!

ثُمَّ هَبْ أَنْ الْأَمْرَ كَمَا قُلْتُمْ: إِنَّهُ لَا يَصُحُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ! فَلَدِينَا نُصُوصٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ قَدْ يُطْلَقُ وَلَا يُرَادُ بِهِ الْكُفْرُ الْمُخْرَجُ عَنِ الْمِلَّةِ - كَمَا فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ -، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «اِثْنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرًا: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّسَاجَةُ عَلَى الْمَيْتِ»<sup>(١)</sup>.

وهذه لَا تُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ - بَلَا إِشْكَالٍ -، لَكِنْ - كَمَا قِيلَ -: قِلَّةُ الْبُضَاعَةِ مِنَ الْعِلْمِ، وَقِلَّةُ فَهْمِ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَامَّةِ: هِيَ الَّتِي تُوجِبُ هَذَا الضَّلَالِ.

ثُمَّ شَيْءٌ آخَرٌ - نُضِيفُهُ إِلَى ذَلِكَ -، وَهُوَ: سُوءُ الْإِرَادَةِ

(١) تَقْدَمُ تَحْرِيجُهُ (ص ٨١).

في تسلزم سوء الفهم؛ لأن الإنسان إذا كان يريد شيئاً من ذلك أن يتقبل فهمه إلى ما يريد، ثم يحسوف خصوصاً على ذلك<sup>(١)</sup>.

وكان من القواعد المعروفة عند العلماء أنهم يقولون: استدلل ثم اعتقد، لا تعتقد ثم تستدل؛ فتصل فالأسباب ثلاثة، هي:

- الأول: قلة البضاعة من العلم الشرعي.

- الثاني: قلة فقه القواعد الشرعية.

- الثالث: سوء الفهم المبني على سوء الإرادة.

وأما بالنسبة للأثر ابن عباس - أنف الذكر -  
بحكمنا أن علماء جهابذة كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن  
تيم - وغيرهما - كلهم تلقوه بالقبول، ويتكسبون به،  
ويقنونه، فالأثر صحيح.

(١٨)

## آثار التكفير - الغالي -، ونتائجهُ

يظهر لكل ذي نظر: أن التسلسل العلمي - آتف الذكر - في (قضية التكفير) - بأحكامها، وضوابطها، وصورها - يُزني القلوب والعقول فهماً دقيقاً لها، واستيعاباً جيداً لدقائقها، وتصوراً فائقاً لجوانبها:

ومنع هذا - كله -؛ فإننا موقنون أن (قضية التكفير) - في مراحلها الأخيرة - في عصرنا الحاضر - هذا - ابتدأت - أول ما نجسم شرها - في شجون مصر - في تاريخ الستينات الإفرنجية - قبل نحو أربعين سنة - من قبل بعض المفكرين الحركيين (الأدباء)؛ الذين كفروا المجتمع - جملة -، وحكموا بالردة على أهله<sup>(١)</sup> ..

(١) انظر كتابي: «الدرر الثلاثة بنقض الإمام الألباني (فرية)» -

حتى نقل (!) عن بعض هؤلاء، أنه قال: لا أعلم  
على الكرة الأرضية مسلماً غري (!)، وآخر في جنوب  
الهند !!

.... ثم في أواسط الشبعتين -الإفرنجية- المحرف  
نعلو -مزبدا- بأهله، ومال -أخذ- بأصحابه؛ حتى رأينا  
من يكفر جميع الناس -قاطبة- ولا يستثنى إلا من له  
بيعة (!) في عني شيخه، و(إمام) جماعته !!

وكان هؤلاء -أنفسهم!- جماعات وجماعات  
وتبغات !!

ثم تضاءلت -شيئاً ما!- فتنة هؤلاء -جميعاً- في  
الثمانينات -الإفرنجية-؛ حتى رأينا من (يقتصر) على  
تكفير الحكومات والأنظمة؛ من رئيس الدولة، مُروراً  
بنايبه، ووزرائه... إلى جيشه وعسكره !!

- موافقة المرجحة (ص ٣٤-٤٢)؛ ففيه إشارات حول أشياء من ذلك

وهؤلاء -الصنف الأخير- درجات ودرجات  
-أيضاً:-

- فمنهم مَنْ يُكْفَر الحاكم ونائبه -فقط-!

- ومنهم مَنْ يُضَيَّف (!) إلى ذلك وزرائه -أيضاً-!

- ومنهم مَنْ يَزِيدُ إلى ذلك أعضاء البرلمان!

- ومنهم .. ومنهم ..

.... وهم -جميعاً- مُخْتَلِفُونَ فيما بينهم -مُتَقاضُونَ

فيما عندهم-؛ بل رأينا بعضهم يُضَلِّل بعضاً، ويَتَّهَم  
بأشنع التَّهَم....

بل وصل الحالُ بعددٍ من فئاتهم -وجاعاتهم!- بل  
بكثيرٍ منهم - (!) إلى تكفير مخالفينهم<sup>(١)</sup>، والحكم عليهم

(١) قال العلامة ابنُ أبي العزِّ الحنفِيُّ في «شرح العقيدة

الطحاوية» (٢/٤٣٩): «فَمِنْ عِيُوبِ أَهْلِ الْبِدْعِ: تَكْفِيرُ بَعْضِهِمْ -

نَزْدَةٌ - فيما بينهم!! -.

ولو تأملنا - أكثر وأكثر - لرأينا أن مسألة (الحكم  
بغير ما أنزل الله) - هذه - هي الفصل الأساس في اختلاف  
جميع هؤلاء (الناس)...

فكيف إذا وصل الحال - سوءاً وظلماً - من التكفير  
إلى الثورة؛ فالخروج، والتفجير؛ إيقاعاً للأمة في شديد  
الفتن، وإسقاطاً لها في فظيع المحن...

وقد تنبه علماؤنا - (هيئة كبار العلماء)<sup>(١)</sup> - حفظ الله  
للأمة حييهم، ورحم ميتهم - هذا الخطر الداهم - القائم -؛  
الذي يتسلسل، ويتسلل (!) - من التكفير إلى التفجير -؛

= بعضاً، ومن ممدح أهل العلم: أنهم يخطئون، ولا يكفرون؛

(١) برئاسة سماحة أستاذنا العلامة الإمام، الشيخ عبد العزيز

ابن باز - تغمده الله برحمته -.

فكتبوا بياناً عظيماً في التحذير من هذا البلاء، والتبصير من أهله غير الأسوياء.

وهو بيان منشور - لكن للأسف: مكبوت غير مشهور! - في مجلّة (البحوث الإسلامية) عدد: ١٠٠، شهر صفر: ١٤٢٠ هـ.

ونو أن هؤلاء (المختبفين) - جميعاً - تأملوا قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ كُفَّارُونَ﴾: وعرفوا الدلالة النغوية العلمية لأدلة نعموم: (من) و(ما): لَمَّا وصلوا إلى هذه الهوة السحيقة - من الانحراف - التي وصلوا إليها...

إذاً: لكفروا أنفسهم!! إلا أن يحملوا هذه النصرة - نزوماً - على التفصيل في الحكم؛ فعلاً، واستحلالاً..

(١) وإني مودة - تاماً - بعد صفحات، فانظروا.

مكيف إذا استصبحوا - إلى ذلك - الأثر الصحيح  
 عن ابن عباس وأصحابه - رضي الله عنهم أجمعين -  
 في هذا المعنى، ضمن ما فهمه وأصله علماؤنا الكبراء  
 لأعين - أئمة هذا الزمان -!

لالحال يكون أوضح، وأبين، وأظهر..  
 ولكن! إلى الله المشتكى من القلوب وأهلها، ومن  
 النصير وذويه..

ولقد أوردت في كتابي «الأجوبة المتلازمة على فتوى  
 للجنة الدائمة»<sup>(١)</sup> (ص ٢١-٢٣) ثلاثة فتاوى - علمية -  
 للجنة الدائمة - في التفصيل بتكفير الحاكم بغير ما أنزل  
 الله - فعلاً، أو استحلالاً -.

فَلتَنْظُرْ.

(١) والراؤ علي - فيها - برفع الامة..: نقضت بـ «التبيلات  
 المتروكة..! والله المسدد.



(١٩)

بيان من (هيئة كبار العلماء) (١)

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى  
آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

أما بعد:

فقد درس مجلس (هيئة كبار العلماء) - في دورته

(١) وقد عُلِّقَتْ على هذا (البيان)، وشرحتُ أشياء منه - إضافةً

إلى (فتوى اللجنة الدائمة في ذم المرجئة والإرجاء) - في رسالةٍ مستقلةٍ

- تحت الطبع -؛ سَمَّيْتُهَا: «كلمة سواء»؛ في النصرة والثناء، على (بيان

هيئة كبار العلماء)، و(فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء)؛ في نقضِ غُلُوبِ

التكفير، وذم ضلالة الإرجاء.

والحمد لله.

التاسعة والأربعين - المنعقدة بالطائف، ابتداءً من تاريخ ٢ / ٤ / ١٤١٩ هـ - ما يجري في كثير من البلاد الإسلامية - غيرها - من التكفير والتفجير، وما ينشأ عنه من سفك الدماء، وتخريب المنشآت.

ونظراً إلى خطورة هذا الأمر، وما يترتب عليه من إزهاق أرواح بريئة، وإتلاف أموال معصومة، وإخافة للناس، وزعزعة لأمنهم واستقرارهم: فقد رأى المجلس إصدار بيان يوضح فيه حكم ذلك؛ نصحاً لله وعباده، وإبراء للذمة، وإزالة للبس في المفاهيم - لدى من اشتبه عليه الأمر في ذلك -.

ف نقول - وبالله التوفيق -:

- أولاً: التكفير حكم شرعي، مردّه إلى الله ورسوله؛ فكما أن التحليل والتحریم والإيجاب: إلى الله ورسوله؛ كذلك التكفير.

وليس كل ما وُصف بالكفر من قول أو فعل، يكون  
كفراً أكبر مخرجاً عن الملة.

ولما كان مردُّ حكم التكفير إلى الله ورسوله: لم يجوز أن  
نُكفر إلا مَنْ دلَّ الكتابُ والسُّنةُ على كفره - دلالة  
واضحة -؛ فلا يكفي في ذلك مجردُ الشبهة والظن؛ لما  
يترتبُ على ذلك من الأحكام الخطيرة.

وإذا كانت الحدود تُدْرَأُ بالشبهات - مع أن ما يترتبُ  
عليها أقلُّ مما يترتب على التكفير -؛ فالتكفير أولى أن يُدْرَأَ  
بالشبهات.

ولذلك حذر النبي - صلى الله عليه وسلم - من  
الحكم بالتكفير على شخص ليس بكافر، فقال: «أبما  
أمرئ قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما؛ إن كان  
كما قال، وإلا رجعت عليه»<sup>(١)</sup>.

وقد يرد في الكتاب والسنة ما يفهم منه أن هذا قول - أو العمل، أو الاعتقاد - كفر، ولا يكفر من اتصف به لوجود مانع يمنع من كفره.

وهذا الحكم - كغيره من الأحكام التي لا تتم إلا بوجود أسبابها وشروطها، وانتفاء موانعها؛ كما في الإرث، سبب القرابة - مثلاً - وقد لا يثبت بها لوجود مانع كاختلاف الدين - وهكذا الكفر: يكره عليه المؤمن؛ فلا يكفر به.

وقد ينطق المسلم بكلمة الكفر؛ لغلبة فرح، أو غضب، أو نحوهما؛ فلا يكفر بها - لعدم القصد -؛ كما في قصة الذي قال: «اللهم أنت عبيدي وأنا ربك»<sup>(١)</sup>؛ أخطأ من شدة الفرح<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٧) عن أنس بن مالك - رضي

الله عنه -

(٢) فكانت «شدة الفرح» هي (السبب) في وجود (المانع) =

والتسرع في التكفير يترتب عليه أمور خطيرة، من استحلال الدّم والمال، ومنع الثّوارث، وفسخ النّكاح، وغيرها ثم يترتب على الرّدّة...

فكيف يسوغ للمؤمن أن يُقدّم عليه لأدنى شبهة؟  
وإذا كان هذا في ولاية الأمور: كان أشدّ؛ لما يترتب عليه من التمرد عليهم، وحمل السّلاح عليهم، وإشاعة الفوضى، وسفك الدّماء، وفساد العباد والبلاد.  
ولهذا منع النّبي - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم - من مُنابدتهم، فقال: «... إلّا أن تروا كفراً بواحاً»

= الحائل عن تكفيره - وهو: عدم القصد -.

وانظر - لكشف الخلط، والغلط - الواقع في ذلك -: كُتبي:

«التعريف والتنبيه...» (ص ٧٤ - ٧٥)، و«مع شيخنا ناصر السنة والدين...» (ص ٢٣)، و«التنبيهات المتوامة...» (ص ١١١ - الأصل).

عندكم فيه من الله برهاناً<sup>(١)</sup>:

- فأفاد قوله: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا»: أَنَّهُ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ

النَّظَرِ وَالْإِشَاعَةِ.

- وأفاد قوله: «كُفْرًا»: أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْفُسُوقُ وَنُزُولُ

كَبِيرٍ؛ كَالنَّظْمِ، وَشَرْبِ الْخَمْرِ، وَلَعِبِ الْقِمَارِ، وَالْإِسْتِثَارِ  
الْمَحْرُومِ.

- وأفاد قوله: «بَوَاحًا»: أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْكُفْرُ الَّذِي

لَيْسَ بِبَوَاحٍ؛ أَيُّ: صَرِيحٍ ظَاهِرٍ.

- وأفاد قوله: «عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ»: أَنَّهُ لَا

يُذَكَّرُ مِنْ دَلِيلٍ صَرِيحٍ، بَحِثُ يَكُونُ صَحِيحَ الثُّبُوتِ، صَرِيحُ  
الدَّلَالَةِ؛ فَلَا يَكْفِي الدَّلِيلُ ضَعِيفُ السَّنَدِ، وَلَا غَامِضُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٥٦)، وَمُسْلِمٌ (١٧٠٩) عَنْ عِدَّةٍ مِنْ

## الدلالة.

- وإفاد قوله: «من الله» أنه لا عبرة بقول أحد من العلماء مهما بلغت منزلته في العلم والأمانة، إذا لم يكسر لقوله دليل صريح صحيح من كتاب الله، أو سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -.

وهذه القيود تدل على خطورة الأمر.

## وجملة القول:

أن التسرع في التكفير له خطرة العظيم؛ لقول الله - عز وجل -: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

- ثانياً: ما نجم عن هذا الاعتقاد الخاطي من استباحة الدماء، وانتهاك الأعراض، وسلب الأموال الخاصة والعامة، وتفجير المساكن والمركبات، وتخريب

## المشآت:

فهذه الأعمال - وأمثالها - مُحَرَّمَةٌ شرعاً - بإجماع المسلمين -؛ لما في ذلك من هتكِ لِحُرْمَةِ الأنفس المعصومة، وهتكِ لِحُرْمَةِ الأموال، وهتكِ لِحُرْمَاتِ الأمن والاستقرار، وحياةِ النَّاسِ الْأَمِينِ الْمُطْمَئِنِّينِ فِي مَسَاكِنِهِمْ وَمَعَايِشِهِمْ، وَغُدُوهُمْ وَرَوَاجِهِمْ، وهتكِ لِلْمَصَالِحِ الْعَامَةِ الَّتِي لَا غِنَى لِلنَّاسِ فِي حَيَاتِهِمْ عَنْهَا.

وَقَدْ حَفِظَ الْإِسْلَامُ لِلْمُسْلِمِينَ أَمْوَالَهُمْ، وَأَعْرَاضَهُمْ، وَأَبْدَانَهُمْ، وَحَرَّمَ انْتِهَاكَهَا، وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَا بَلَغَ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أُمَّتُهُ؛ فَقَالَ فِي خُطْبَةٍ خُجَّةِ الْوُدَاعِ:

«إِنْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ؛ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ: كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».



ثُمَّ قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أَلَا هَلْ بَلَغْتِ  
اللَّهُمَّ فَاشْهَد»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى  
الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «اتَّقُوا الظُّلْمَ؛ فَإِنَّ  
الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ تَوَعَّدَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَعْصُومَةً  
بَأَشَدِّ الْوَعِيدِ، فَقَالَ - سُبْحَانَهُ - فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِ: «وَمَنْ يَقْتُلْ  
نُومِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ  
لَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا».

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) - ضمن حديث جابر - الطويل -.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٨) عن جابر - رضي الله عنه -.

وقال - سبحانه - في حق الكافر الذي له ذمة - في حكم قتل الخطيئة - : ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَنِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾؛ فإذا كان الكافر الذي له أمان إذا قتل خطأ فيه الدية والكفارة، فكيف إذا قتل عمداً؛ فإن الجريمة تكون أعظم، والإثم يكون أكبر.

وقد صحَّ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «من قتل معاهداً: لم يروح رائحة الجنة»<sup>(١)</sup>.

- ثالثاً: إن المجلس إذ يُبين حكم تكفير الناس - بغير برهان من كتاب الله، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، وخطورة إطلاق ذلك؛ لما يترتب عليه من شُرور وآثام؛ فإنه يعلن للعالم أن الإسلام بريء من هذا

(١) أخرجه البخاري (٣١٦٦) عن عبد الله بن عمرو

المعتقد الخاطي، وأن ما يجري في بعض البلدان من سبب  
للذماء البريئة، وتفجير للمساكن والمركبات، والمذابح  
العامة والخاصة، وتخريب للمنشآت: هو عمل إجرامي  
والإسلام بريء منه.

وهكذا كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر يسري  
منه؛ وإنما هو تصرف من صاحب فكر منحرف  
وعقيدة ضالة، فهو يحمل إثمَهُ وجُرمَهُ، فلا يُحتسبُ عمله  
على الإسلام، ولا على المسلمين المهتدين بهدي الإسلام.  
المُعصمين بالكتاب والسنة، المُستَمِكين بحبل الله المتين.  
وإنما هو محضُ إفساد وإجرامٍ تأباه الشريعة والفطرة.  
ولهذا جاءت نصوص الشريعة بتحريمه؛ مُحذرةً من  
مصاحبة أهله:

(١) انظر ما تقدم (ص ٢٨ - ٢٩) من كلام فضيلة الشيخ

الفوزان، وتعليقي عليه.

قال - تعالى -: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَفْعَلُكَ قَوْلَهُ رَبِّ  
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَفِي أُنْثَى  
الْخِصَامِ . وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ  
الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ وَإِذَا قِيلَ لَهُ تَقِ  
اللَّهُ أَخَذَتُهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسَّهُ جَهَنَّمَ وَلَبَسَ أَهْمَدُ﴾

والواجب على جميع المسلمين - في كل مكان -  
التواصي بالحق، والتناصح، والتعاون على البر والتقوى.  
والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر - بالحكمة والموعظة  
الحسنة -، والجِدَالُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ؛ كما قال الله  
- سبحانه وتعالى -: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا  
تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ  
الْعِقَابِ﴾.

وقال - سبحانه -: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ  
أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ

وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ  
أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾

وقال - عز وجل - : ﴿وَالْعَصْرُ﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٢﴾

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ» [ثلاثاً]، قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ» (١).

وقال - عليه الصلاة والسلام - : «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ

(١) أخرجه مسلم (٥٥) عن تميم الداري - رضي الله عنه -

وعلقه البخاري في «صحيحه» (كتاب الإيمان/ باب: ٤٢) - دون

ذكر صحابيه -.

عُضْرٌ لَدَاعِي لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى<sup>(١)</sup>.  
... والآياتُ والأَحَادِيثُ - في هذا المعنى - كثيرة.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ  
الْعُلَى - أَنْ يَكْفُفَ الْبَأْسَ عَنْ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يُوفِّقَ جَمِيعَ  
وَلَاةِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَا فِيهِ صَلَاحُ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ، وَقَمْعُ  
الْفُسَادِ وَالْمُفْسِدِينَ، وَأَنْ يَنْصُرَ بِهِمْ دِينَهُ، وَيُعَلِّيَ بِهِمْ كَلِمَتَهُ،  
وَأَنْ يُصْلِحَ أَحْوَالَ الْمُسْلِمِينَ - جَمِيعاً - فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَأَنْ  
يَنْصُرَ بِهِمُ الْحَقَّ.

إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ.

<sup>(١)</sup> أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦) عن النعمان

ابن بشير - رضي الله عنه -.

(٢٠)

## الخاتمة

... وإنا لنرجو ربنا -جل- في علاه- أن يرزقنا  
(الوَسْطِيَّة) الحقَّة:

القائمة على العلم والعدل: ﴿وَمَتَّ كَلِمَةً رَبِّكَ  
صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ -بعيدًا عن إفراط الخوارج، وتفريط  
المرجئة<sup>(١)</sup>-.

- 
- (١) وليس من ذلك -قطعًا- المسائل الخلافية العلمية -المعتبرة-  
بين أهل السنة؛ كمسألة (حكم تارك الصلاة) -تفسيقًا، أو تكفيرًا-  
جنح (!) بعضهم-! (شعر أم لم يشعر)!!  
ولا يقال -ألبتة-: إن في عدم التكفير بتركها تهوينًا من شأنها!!  
إذ يلزم قائل ذلك أحد شيئين -ولا بد-:

- إما التكفير بترك الزكاة، والحج، والصيام!!

- وإما التهوين - من هذه! - بعدم تكفيره بتركها!!

... وليس هذا بلازم! فضلاً عن ذلك!!

والصواب: التفصيل.

ولقد قال فضيلة أستاذنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين

- رحمه الله - في «شرح القواعد المثلى»

«لو فرضنا أن رجلاً لا يصلي - في بلاد كل علمائها بقولون:

إن تارك الصلاة لا يكفر -، ولم يطرأ على باله أن تارك الصلاة يكفر،

هل نقول: إن هذا كافر؟

لا؛ لأنه لم تقم عليه الحجة.

فيقال: إذا علم الحكم وجه العقوبة؟

لا؛ ليس بعذر.

فإذا قال: يعلم أنه كفر، لكن ما علم أنه إذا كفر - مثلاً - لا يدفع

مع المسلمين، وأنه يخلد في النار - وما أشبه ذلك -؟!



وَالْمَبْنِيَّةُ عَلَى الثَّبَاتِ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا  
لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ  
شَهِيدًا﴾.

لِنَحْظِي -والمسلمون- بِالْأَمْنِ، وَالْأَمَانِ، وَالْإِيمَانِ؛

= نَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِعَذْرِ، وَهَذَا لَمْ يَعْذِرِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ- الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ: إِنَّهُ جَامِعُ زَوْجَتِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ -وَهُوَ لَا  
يَدْرِي: هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا؟!- بَلْ الزَّمَمَةُ بِالْكَفَّارَةِ.

[وَأَمَّا] جَاوِزُ الْقَرَانِضِ -الَّذِي عَاشَرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ- [فَإِنَّهُ]  
يُكْفَرُ؛ وَإِلَّا: لَوْ جَاءَ الْآنَ وَاحِدٌ يَعْشُقُ بَيْنَنَا، يَقُولُ: إِنَّ الصَّلَاةَ الْخَمِينَ  
لَيْسَتْ وَاجِبَةً! أَوْ إِنَّ الزَّكَاةَ لَيْسَتْ وَاجِبَةً! أَوْ إِنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ غَيْرُ  
وَاجِبٍ؟!

قُلْنَا: هَذَا كَافِرٌ.

وَلَوْ كَانَ حَدِيثٌ عَنِ عَهْدِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَعْلَمُ؛ قُلْنَا: لَيْسَ بِكَافِرٍ  
حَتَّى يَعْلَمَ.

مِنَّةٌ مِنْ رَبَّنَا الرَّحْمَنُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾.

ولا أجد - حتاماً - أبلغ من كلمة الشيخ العلامة سليمان بن سحمان - رحمه الله - في رسالته «إرشاد الطالب إلى أهم المطالب» (ص ٨): حيث قال - مؤصلاً القول في مسائل التكفير، وقواعدها -:

«لِيَعْلَمَ مَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ، وَأَرَادَ نَجَاتَهَا: أَنَّ الْمَادَّةَ بِالتَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ وَالتَّهْجِيرِ - مِنْ غَيْرِ اطِّلَاعٍ عَلَى كَلَامِ الْعُلَمَاءِ - لَا يَتَجَسَّرُ عَلَيْهِ إِلَّا أَهْلُ الْبِدْعِ: الَّذِينَ مَرَقُوا مِنْ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُحَقِّقُوا تَفَاصِيلَ مَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْمُهَيِّمَةِ الْعِظَامِ، مِمَّا قَرَّرُوهُ، وَبَيَّنُّوهُ مِنَ الْأَحْكَامِ».

وقال - رحمه الله -<sup>(١)</sup>:

«... وَإِنَّمَا يُهْمَلُ هَذَا: مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ،

(١) في كتابه «الضياء الشارق» (ص ١٦٤).

وَلَمْ يُعْظَمُ أَمْرُهُ، وَمَنْ لَمْ يَسْلُكْ صِرَاطَهُ، وَلَمْ يَقْدِرِ النَّاسَ  
وَرَسُولَهُ حَقَّ قَدْرِهِ؛ بَلْ وَلَا قَدْرَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَأَنْمَتِهَا - حَقَّ  
قَدْرِهِمْ - .

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup>.

---

(١) وقع الفراغُ مِنْ تَأْلِيفِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ - «التَّبْصِيرُ بِقَوَاعِدِ  
التَّكْفِيرِ» -، وَتَنْضِيدِ حُرُوفِهَا، وَتَصْحِيحِهَا، وَالْإِضَافَةِ عَلَيْهَا: فِي مَجَالِسِ  
مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ؛ آخِرُهَا ضُحَى يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، السَّادِسِ عَشَرَ مِنْهُ -  
سَنَةِ (١٤٢٣ هـ)، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.